إستطلاع رأي نواب مجلس الشعب تجاه قضايا التحول الديمقراطي

د. محمد شومان

مدرس الرأي العام والاعلام بكلية البنات

جامعة عين شمس

أولا: المقدمة والاجراءات المنهجية

١- المقدمة:

في إطار عملية التحول الديمقراطي التي يسعي إليها المجتمع المصري تبرز اهمية دراسة المؤسسة التشريعية من كافة جوانبها ووظائفها، ولا تقتصر الدراسة علي مجرد مكونات المؤسسة التشريعية وعلاقاتها بالمؤسسات الأخرى، والأدوار التي تقوم بها، والمحددات والاطر الدستورية والقانونية المنظمة لذلك، بل ان هناك مبحث بالغ الاهمية يتعلق بالتكوين الاجتماعي والسياسي للاعضاء الفاعلين داخل المؤسسة التشريعية، وفي مقدمتهم بطبيعة الحال نواب مجلس الشعب.

ويمكن القول ان نواب المجلس فاعلين اساسيين داخل السلطة التشريعية حيث يقومون بادوار تشريعية ورقابية وخدمية متعددة، من جانب اخر فان نواب المجلس يفترض انهم تعبير عن ارادة اغلبية الناخبين في المجتمع، وبالتالي فهم اجدر من يمثل ارادة الناخبين وتحفل ادبيات العلوم السياسية والاجتماع والراي العام بدراسات وابحاث حول مشروعية تمثيل النواب لارادة اغلبية الناخبين، وضمانات وآليات استمرار هذه العلاقة بين الناخب والنائب بعد انتهاء الحملة الانتخابية، واثناء قيام الاخير بادوراه داخل المؤسسة التشريعية. بعبارة اخري ثمة قضايا واشكاليات تدور حول علاقة النائب بناخبيه بين دورتي الانتخابات، وهل يعبر عن النائب عن رايه الشخصي ام عن اراء ناخبيه، وما هي الوسائل والادوات التي تتضمن ان يكون راي ومواقف النائب غير متناقضة مع اراء ومواقف ناخبية في غير اوقات الحملة الانتخابية(١).

وبغض النظر عن هذه الاشكاليات التي تتعلق بفكرة التمثيل النيابي وضمانات الممارسة الديمقراطية فمن المتفق عليه ان اراء النواب تجاه القضايا والاحداث المهمة التي تمر بالمجتمع لها تأثير كبير في عمل المؤسسة التشريعية ودورها المجتمعي(٢). لذلك فان استطلاع اراء النواب ازاء بعض القضايا والمشكلات التي تواجه المجتمع دوريا يعتبر امر ضروريا لمعرفة اراء وتوجهات النواب، ولمعرفة اولويات القضايا السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والثقافية التي تحوز علي اهتمام النواب وتفكيرهم، كما يعتبر استطلاع راي النواب وسيلة علمية مهمة لتوقع السلوك السياسي للنواب داخل المؤسسة التشريعية(٣).

وتبدو اهمية وظائف استطلاع آراء ممثلي الناخبين في المجالس التشريعية في ضوء امكانية المقارنة بين نتائج استطلاعات الراي العام تجاه قضية او حدث، وبين نتائج استطلاع اراء ممثلي الشعب في المجالس التشريعية تجاه نفس القضية او الحدث. ومثل هذه المقارنة توضح مدي الاتفاق او الخلاف بين اراء الناخبين وممثليهم تجاه نفس القضية او الحدث.

الامر الذي قد يساعد في دراسة العلاقة بين النائب وناخبيه اثناء عمل المؤسسة التشريعية من جهة، ويوفر آراء وبيانات قد تدفع النواب لتعديل آرائهم ومواقفهم في اتجاه اراء الناخبين من جهة ثانية.

ولا تتوفر حاليا في مصر امكانيات وشروط اجراء استطلاعات دورية للراي العام او لراي النواب، لكن يمكن القول بامكانية اجراء

استطلاعات دورية لآراء النواب في مجلس الشعب والشوري يمكن من خلالها تحقيق ما يلي:

١- التعرف علي آراء النواب تجاه قضايا الاصلاح السياسي والاقتصادي وتوجهات السياسة العامة.

٢- تحديد اولويات القضايا والادوار محل اهتمام النواب.

٣- التعرف علي اراء النواب في طبيعة الادوار المختلفة التي يقومون بها، ومدي رضاهم عن القيام بهذه الادوار.

٤- محاولة توقع مواقف وسلوك النواب داخل مجلس الشعب علي اختلاف انتماءاتهم الحزبية والسياسية.

هذه باختصار اهم اربعة اهداف يمكن تحقيقها من خلال اجراء استطلاعات دورية لراي النواب، ولا شك ان هذه الاهداف يمكن ان تقدم معلومات وافيه وضرورية لاجراء مزيد من الابحاث والدراسات حول فاعلية المؤسسة التشريعية ودور نواب الشعب فيها، والمعوقات التي تواجههم، وسبل التغلب عليها.

هكذا تتأكد اهمية استطلاع اراء نواب مجلس الشعب وضرورة انتظام ودورية هذه الممارسة البحثية المهمة حتي تتوافر لدينا معلومات وبيانات اساسية عن اراء وتوجهات نواب مجلس الشعب، وتصوراتهم لخطوات الاصلاح والتحول الديمقراطي، في هذا الاطار يأتي استطلاع اعضاء مجلس الشعب لمعرفة توجهاتهم تجاه مجموعة من قضايا السياسية والدستورية والقانونية التي ترتبط بخطوات التحول الديمقراطي، ودعم المؤسسة التشريعية وتعظيم دور النواب التشريعي والرقابي والخدمي، وبطبيعة الحال فان اسئلة الاستطلاع لم تغطي كل

قضايا العمل السياسي او مشكلات التحول الديمقراطي، فقد ركز علي مجموعة من اهم هذه القضايا والمشكلات، وانجز خطوة مهمة علي طريق اجراء مزيد من استطلاعات الراي، والحفاظ علي استمراريتها ودوريتها، فضلا عن تفعيل دورها.

ولا شك ان ممارسة استطلاعات راي النواب لن تكتمل وتتطور الا عبر الانتظام فيها، لان هذا الانتظام كفيل بضمان تطورها ودعم مصداقيتها، واقتناع كل الاطراف باهمية هذه الاستطلاعات وحيويتها للتجربة الديمقراطية في مصر.

٢- اهداف الاستطلاع:

تتلخص اهداف استطلاع راي عينة من نواب مجلس الشعب الحالي في:

١- التعرف علي آراء النواب تجاه مجموعة من اهم قضايا الاصلاح السياسي والقانوني المرتبطة بعملية التحول الديمقراطي في مصر والعمل النقابي.

٢- رصد وتحليل اولويات القضايا والتحديات التي تواجه المجتمع المصري من وجهة نظر النواب.

٣- محاولة قياس مدي رضا النواب عن تطور التجربة الديمقراطية بعامة، والاطار الدستوري والقانوني المنظم لها، علاوة علي معرفة مدي رضا النواب عن الادوار التي يقومون بها من خلال المؤسسة التشريعية.

٤- المقارنة بين آراء النواب من مختلف الاحزاب والمستقلين تجاه القضايا والموضوعات التي طرحها الاستطلاع، وذلك للكشف عن مدي الاتفاق والاختلاف بين آراء ومواقف نواب مجلس الشعب.

٣- اداة الاستطلاع:

اعتمد الاستطلاع علي استمارة تضمنت كل مقابلة ٣٢ سؤالا، بالاضافة الي البيانات الشخصية (انظر ملحق رقم ١) مع ملاحظة ان احد الاسئلة طلب من المبحوثين ابداء الراي في تسعة قوانين اساسية تتعلق بالممارسة السياسية والانتخابات وتنظيم الصحافة والاذاعة والتليفزيون، وقوانين المحليات والجمعيات والاشتباه ومكافحة الارهاب.

وتنوعت اسئلة الاستطلاع حيث جمعت بين اسئلة ترتيب الاولويات Rank Ordering والاسئلة المغلقة Closed – Ended Questions، والاسئلة المفتوحة Open – Ended Questions، وقد اختير النوع الاخير لضمان حرية افراد عينة الاستطلاع في ابداء ما لديهم اراء وافكار بعيدا عن التقيد او حتي مجرد التأثر بالاجابات او الخيارات التي تصاحب الاسئلة المغلقة(٤).

كذلك فان معظم الاسئلة المغلقة تضمنت فئة اخري تذكر حتي يتسني لكل مبحوث لا يرضي عن الاجابات المصاحبة للاسئلة المفتوحة كتابة ما يراه من اجابة تناسبه تحت فئة اخري تذكر، من جانب اخر فان اجابات الاسئلة المغلقة التي اعتمدت علي منح درجات للاجابة Rating Scales تضمنت نقطة وسط تعبر عن موقف حيادي، فضلا عن ان بعض الاسئلة تضمنت خيار او اجابة لا راي لي.

هكذا تنوعت اسئلة الاستطلاع، وتعددت خيارات الاجابة بما في ذلك موقف الحياد او لا راي لي، او اضافة اجابات اخري تحت بند اخري تذكر، كما ترك لكل مبحوث حرية تسجيل او عدم تسجيل اسمه، وقصد من كل هذه الاجراءات ضمان اكبر قدر ممكن من الحرية لكل مبحوث في التعبير عن آرائه ومواقفه.

وغطي استطلاع راي عينة النواب سبعة محاور رئيسية يعالج كل منها مجموعة من القضايا السياسية والاصلاحات الدستورية والقانونية، فضلا عن التجربة الحزبية والعمل النقابي، وهذه المحاور هي:

المحور الاول: ترتيب النواب لاولويات القضايا والتحديات التي تواجه مصر.

المحور الثاني: آراء النواب في دور مجلس الشعب.

المحور الثالث: آراء النواب وتقييمهم لحدود دورهم التشريعي والرقابي.

المحور الرابع: آراء النواب تجاه العمل بالدستور الحالي.

المحور الخامس: آراء النواب التجربة الحزبية.

المحور السادس: آراء النواب في تجاه القوانين المنظمة للعمل السياسي

المحور السابع: آراء النواب في العمل النقابي وقانون الجمعيات(٥)

٤- اختيار الاداة:

لتقييم صدق الاداة validity عرضت اداة الاستطلاع علي مجموعة من الخبراء والباحثين (٦)، حيث ادخلت بعض التعديلات علي اسئلة الاستطلاع في ضوء ملاحظاتهم، كما تم جري اختبار تطبيق الاستمارة علي ٢٠ عضوا من اعضاء مجلس الشعب للتعرف علي مدي وضوح الاسئلة، وفي ضوء هذا التطبيق التجريبي جري تعديل بعض الاسئلة، وصياغة اداة الاستطلاع في صورتها النهائية.

٥- عينة الاستطلاع:

حدد موضوع الاستطلاع والتركيبة الحزبية لمجلس الشعب الحالي اختيار عينة الاستطلاع، اذا يتكون المجلس من اغلبية كبيرة للحزب الوطني الحاكم تبلغ ٤١١ نائب، مقابل ٣٠ نائب مستقل، ٥ نواب للتجمع، ٥ نواب للوفد، نائب واحد فقط لكل من الحزب الناصري، وحزب العمل، وحزب الاحرار. ومثل هذا التركيب الحزبي غير المتوازن يجعل من الصعب اختيار عينة احصائية ممثلة لنواب المجلس الحالي علي اساس حزبي، فمن الصعب تقسيم نواب المجلس الحالي الي سبع مجموعات علي اساس حزبي، حيث ستكون لدينا في هذه الحالة مجموعات غير متوازنة ايضا، علاوة علي وجود ثلاثة مجموعات للحزب الناصري والعمل والاحرار تتكون كل منها من نائب واحد فقط، وهو امر يصعب الاعتماد عليه في المقارنة الاحصائية او استخلاص نتائج ذات دلالة احصائية من هنا كان لابد من التفكير في اسلوب مركب يجري به اختيار عينة لاستطلاع تفي

باهدافه، وتضمن تمثيل كل الاتجاهات الحزبية والسياسية داخل مجلس الشعب، وبنسب تضمن الحد الادني من التمثيل الاحصائي السليم.

في ضوء هذه الاعتبارات وقع الاختيار علي تقسيم طريقة اختيار الاستطلاع الي ثلاث مجموعات، تمثل الاول نواب الحزب الوطني، والثانية المستقلون والثالثة نواب احزاب المعارضة. وانطلق هذا التقسيم من فرضية اساسية هي تقارب مواقف نواب احزاب المعارضة وتطابقها احيانا تجاه مجموعة من قضايا الاصلاح السياسي والقانوني المطروحة علي جدول اعمال عملية التحول الديمقراطي في مصر.

وتم تحديد عينة الاستطلاع بحيث تتكون من ٨٨ نائبا بنسبة ٣ر١٩% من مجموع اعضاء مجلس الشعب الحالي، ويبلغ نصيب مجموعة الحزب الوطني ٦٠ نائبا، بنسبة ١ر٦٨% من مجموع مفردات العينة، وهي نسبة مقبولة في التعبير عن الاغلبية الكبيرة لنواب الحزب الوطني في مجلس الشعب الحالي والتي تصل الي ٥ر٩٠%، وتكونت مجموعة المستقلون من ١٥ نائبا بنسبة ٥٠% من مجموع النواب المستقلين. وقد اختيرت عينة نواب الحزب الوطني والمستقلون بطريقة العينة الطبقية العشوائية حيث تساوي احتمال اختيار المفردات داخل المحافظات المختلفة التي ينتمي اليها نواب المجموعتين.

اما نواب مجموعة احزاب المعارضة فقد اضطررنا لاختيار كل نواب المعارضة فيها بحيث وصلت الي ١٣ نائبا، اذ كان من غير

المسموح به احصائيا تمثيل نواب احزاب العمل والناصري والاحـــرار في مجموعات مستقلة.

٦- تطبيق استمارة الاستطلاع:

طبق الباحث استطلاع آراء النواب خلال مايو ١٩٩٨ بمساعدة مجموعة من الباحثين ذو خبرة باجراء البحوث الميدانية، ورغم وجـــود قائمة باسماء عينة نواب مجلس الشعب التي وقـــع عليـــها الاختيـــار، ووجود اسماء احتياطية الا اننا لم ننجح الا فـ توجيه الاسئلة الـــي ٧٨ نائبا فقط، منهم ٥٣ نائبا من الحزب الوطني مر صل ٦٠ نائبـــا كـــان من المستهدف استطلاع رايهم، ١٤ نائبا من المسـ ن من اصـــل ١٥ نائبا، ١١ نائبا من نواب احزاب المعارضة بواقع ٥ اب للتجمـــع، ٤ نواب للوفد، نائب واحد فقط لكل من حزبي الاحـــرار مـــل، بينمـــا رفض النائب الوحيد في مجلس الشعب عن الحزب الناصري الاشـتراك في الاستطلاع دون ابداء اسباب.

ثانيا: خصائص عينة الاستطلاع:

يمكن النظر الي خصـــائص عينـــة الاســـتطلاع مـــن حيـــث المتغيرات الاساسية التي ظهرت ضمن عينة الاستطلاع كالنوع والســـن والمهنة والمؤهل الدراسي، والصفة التمثيلية - عامل، فلاح، فئـــات - والانتماء الحزبي، والموقع الجغرافي أي المحافظات التي ينتمي اليها.

وكانت اسئلة الاستطلاع قد غطت هذه المتغيرات مـــن خـــلال طلب تسجيل النواب لمجموعة من البينات الشخصية (انظر ملحق رقـــم ١)، من هنا توفرت معلومات وافية عن النواب والمتغيرات الاساســـية في الاستطلاع.

وبالنسبة لمتغير النوع فان كل الذين طبق عليهم الاستطلاع كانوا من الذكور، باستثناء ثلاث نائبات فقط لا غير ينتمون للحزب الوطني الحاكم حيث لا توجد نائبات ضمن النواب المستقلين او نواب المعارضة، ويوضح جدول رقم (١) توزيع عينة الاستطلاع بحسب النوع، ويتبين من قراءة الجدول وجود ٣ نائبات فقط بنسبة ٨٤ر٣% من مجموع العينة مقابل ٧٥ نائبا من الذكور بنسبة ١٥ر٩٦%. ويمكن فهم ضآلة تمثيل المرأة ضمن عينة الاستطلاع في ضوء ان نسبة النائبات في مجلس الشعب الحالي تبلغ ٩ر١%، وكلهن من اعضاء الحزب الوطن الحاكم.

ويوضح جدول رقم (٢) توزيع عينة الاستطلاع بحسب الانتماء الحزبي، حيث يتصدر نواب الحزب الوطني الحاكم العينة بنسبة ٩ر٦٧% علما بان نسبة نواب الحزب الوطني في المجلس الحالي هي ٥ر٩٠%، ويلي نواب الحزب الوطني المستقلون بنسبة ٩ر١٧% من العينة، مع ملاحظة ان نسبة النواب المستقلين في مجلس الشعب الحالي تصل الي ٦ر٦%.

وشملت العينة كل نواب التجمع والوفد والعمل والاحرار في مجلس الشعب الحالي، بنسب ٤ر٦%، ١ر٥%، ٢ر١%، ٢ر١% على التوالي من عينة الاستطلاع، وتصل نسب احزاب المعارضة الي مجموع اعضاء مجلس الشعب الحالي ١٠ر١% للتجمع، ٨ر% للوفد ٢٢ر% للعمل ٢٢ر%، للاحرار.

وبالنسبة لتوزيع عينة الاستطلاع بحسب المهنة فقد ظهرت فروق غير دالة احصائية بين عينة الاستطلاع، ويوضح جدول رقم

(٣) ان اصحاب الوظائف ذات الدخل الثابت سواء كانت في القطاع الحكومي او الخاص او التعاوني قد جاءوا في المرتبة الاولى ضمن عينة الاستطلاع فكانت نسبة الموظفين ١ر٢٣% من النواب المستقلين، ٢ر٢١% من نواب الحكومة، ٢ر١٨% من نواب المعارضة، وتجدر الاشارة الي ان مهنة موظف يندرج ضمنها شرائح وفئات عديدة تختلف في الدخل والمستوي المهني والتعليمي والاجتماعي.

ويلي مهنة موظف ضمن مهن عينة الاستطلاع مهنة علي المعاش بنسب ١ر٢٣% للمستقلين، ٢ر١٨% لنواب المعارضة، ٥ر١٣% من نواب الحزب الوطني، ثم يلي ذلك مهنة مدير عام، فاستاذ جامعي.

والملاحظ ان مهنة مزارع او فلاح قد جاءت في مرتبة دنيا، ولم يشتغل بها ايا من نواب المعارضة، كذلك فان مهنة عامل لم تظهر ضمن مهن نواب الحكومة او مهن النواب المستقلين وظهرت فقط ضمن مهن احزاب المعارضة، وبالتحديد ناليين من نواب التجمع، في المقابل لم تظهر مهنة استاذ جامعي بين نواب المعارضة، ولم تظهر مهنة صحفي الا مرة واحدة ضمن مهن نواب حزب التجمع.

وبصفة عامة يمكن القول بان الصفة الغالبة علي مهن نواب العينة هي المهن ذات الدخل الثابت بنسبة ٤١% حيث يندرج ضمنها مهن استاذ جامعي، ومدير عام، وصحفي، وعامل، وموظف، وعلي المعاش ورئيس مجلس ادارة ووكيل وزارة وناظر ومدرس، ويوضح جدول رقم (٣) نسبة كل مهنة ضمن مهن النواب، مع ملاحظة ان الدخل الثابت من هذه المهن يختلف اختلافا كبيرا.

واذا انتقلنا الي المؤهلات الدراسية لنواب عينة الاستطلاع نجد ان الفروق الاحصائية بين النواب غير دالة احصائيا، ويكشف جدول رقم (٤) ان غالبية النواب حاصلين علي مؤهل عالي (بكالوريس او ليسانس) وبنسب ٨ر٥٣% من نواب الحزب الوطني، ٧٥% من نواب التجمع، ٧٥% من نواب الوفد، ٧ر٣٥% من النواب المستقلين، ١٠٠% لنواب الاحرار (نائب واحد).

وجاء الحاصلون علي مؤهل متوسط في المرتبة الثانية بنسب ٨ر٢٨% من نواب الحزب الوطني، ٤ر٢١% من النواب المستقلين، ٢٥% من نواب الوفد، ١٠٠% لنواب العمل (نائب واحد) واحتل الحاصلون علي مؤهلات اعلي من البكالوريوس والليسانس المرتبة الثالثة بنسبة ٥ر١١% من نواب الحزب الوطني، ١ر٧% من النواب المستقلين، بينما لم يحصل ايا من نواب المعارضة علي مؤهلات اعلي من البكالوريوس والليسانس.

في المقابل لم يحصل أي نائب من نواب الحزب الوطني علي الابتدائية والاعدادية فقط، وانحصر الحاصلون علي هاتين الشهادتين في ٦ر٢٨% من النواب المستقلين ، اما غير الحاصلين علي مؤهلات من أي نوع فقد ظهروا بنسبة ٨ر٣% بين نواب الحزب الوطني، ١ر٧٥ من المستقلين، ٢٥% من نواب التجمع.

ومن قراءة نسب توزيع المؤهلات علي افراد عينة الاستطلاع يمكن القول بارتفاع المستوي التعليمي لغالبية افراد العينة من النواب، فاجمالي نسبة الحاصلون علي مؤهلات عليا وفوق عالي تصل الي

٣ر٦٥% من نواب الحزب الوطني، ١٠٠% من نواب الاحرار، ٨ر٤٢% من النواب المستقلين، ٧٥% من الوفد، ٧٥% من التجمع.

علي ان ارتفاع المستوي التعليمي لغالبية العينة لا يشير دائما الي ارتفاع مستوي الوعي السياسي او القدرة علي مناقشة القوانين او القيام بادوار تشريعية او رقابية، فثمة فارق بين كبير بين الحصول علي مؤهل جامعي او حتي فوق جامعي والوعي السياسي، فضلا عن النشاط السياسي والبرلماني، وتوجد حالات معروفة داخل البرلمان الحالي مثل حالة نائب التجمع البدري فرغلي الذي لم يحصل علي مؤهل دراسي، ومع ذلك فقد لعب ادوارا بالغة الاهمية داخل وخارج مجلس الشعب.

اما بالنسبة لاعمار عينة الاستطلاع فان الشريحة العمرية ٥٦ – ٦٠ سنة جاءت في المرتبة الاولي، ويوضح جدول رقم (٥) ان ١ر٣٢% من نواب الحزب الوطني، ٦ر٢٨% من المستقلين، ٢٠% من التجمع، ٢٥% من الوفد ينتمون الي هذه الشريحة العمرية. يليهم النواب المنتمين الي الشريحة العمرية ٦١ – ٦٥ سنة، ويأتي في المرتبة الثالثة النواب المنتمين الي الشريحة العمرية ٥١ – ٥٥ سنة.

والثابت ان غالبية اعمار نواب عينة الاستطلاع تزيد عن ٥٦ سنة فيما فوق، بنسبة ٩ر٦٧% لنواب الحزب الوطني، ٤ر٧١% للنواب المستقلين، ٨٠% لنواب حزب التجمع، ٧٥% لنواب حزب الاحرار، في المقابل تقل نسبة اعمار النواب اقل من ٥٠ سنة الي ٢ر١٣% من نوا الحكومة، ٤ر٢١% من المستقلين، ٢٥% من الوفد، بينما لا يوجد أي نائب لحزب التجمع اقل من ٥٠ عاما، لكن نائب

حزب العمل، ونائب حزب الاحرار ينتميان الي الفئة العمرية ٣٨ – ٤٥ عاما، وهي الفئة الاقل عمرا.

هكذا تتبدي بوضوح ظاهرة محدودية تمثيل جيل الوسط في مجلس الشعب، مقارنة بجيل الشيوخ ٦٦ فأكثر في عينة الاستطلاع، والثابت ان هذه الظاهرة تغلب علي التركيب العمري لمجلس الشعب الحالي.

وبالنسبة لتوزيع عينة الاستطلاع بحسب التصنيف الفئوي لمجلس الشعب (عامل – فلاح – فئات) يوضح جدول رقم (٦) ان نسبة العمال والفلاحين بلغت ٩١% بين نواب المعارضة، ٥ر٧٨% بين النواب المستقلين، أي انها تجاوزت نسبة الـ ٥٠% التي نص عليها الدستور للعمال والفلاحين، بينما لم تتجاوز نسبة العمال والفلاحين في عينة نواب الحزب الوطني الـ ٥٠% حيث بلغت ٣ر٤٣% فقط، الامر الذي يعني ان عينة نواب الحزب الوطني لم تمثل مجتمعها بفارق محدود لا يزيد عن ٧%. وتجدر الاشارة الي نسبة العمال والفلاحين داخل تشكيل مجلس الشعب الحالي تصل الي ٦ – ٥٠%.

وبمقارنة جدول رقم (٦) بالجدول رقم (٣) الخاص بتوزيع مهن عينة الاستطلاع تظهر فجوات، وفروق غير منطقية بين توزيع المهن والتصنيف الفئوي الذي دخل به النواب مجلس الشعب، فبينما يوضح جدول رقم (٣) خلو قائمة مهن نواب الحزب الوطني والمستقلون من مهنة عامل، نجد ان جدول رقم (٦) الخاص بالتصنيف

الفئوي يبين ان ٨ر٣٥% من نواب عينة الحزب الوطنـــي، ١ر٥٧% ن النواب المستقلون دخلوا المجلس بصفتهم عمالا.

كذلك فان نسب ظهور مهنة فلاح في جدول رقم (٣) تقل كثيرا عن صفة فلاح بين نواب الحزب الوطني والمستقلون والمعارضة.

ان اختلاف نسب العمال والفلاحين بين جدول التصنيف الفئوي لنواب العينة يكشف عن عدم التطابق بين المهنة وبالتالي الدخـــل مـــن جهة، والتصنيف الفئوي للنائب من جهة ثانيه. ما يثير اشكالية الحاجـة لضبط التعريفات الخاصة بالعامل والفلاح ونسب تمثيلها فـــي مجلـس الشعب، بعبارة اخري ان كثير من نواب مجلس الـ ب يعملون بمـــهن لا علاقة لها بالصفة التمثيلية للعامل او الفلاح.

واذا انتقلنا للتوزيع الجغرافي لنواب عينة الاســتطلاع بحســب الانتماء لاحدي المحافظات، نجد ان نـــواب العينـــة ينتمـــون لـــ ٢٤ محافظة من محافظات مصر من اصل ٢٦ محافظة وبنســبة ٣ر٩٢% من مجموع محافظات مصر، وهي نسبة مرتفعة للغاية تشير الي تمثيـل العينة لمعظم محافظات مصر، لكن يلاحظ ان عينة نواب المعارضـــة والمستقلون تنحصر في عدد محدود من محافظات مصـــر بمعـدل ٦ محافظات للمستقلين، ٧ محافظات للمعارضة، ويرجع ذلـــك بالاســاس الي محدودية تمثيل المستقلين والمعارضة في مجلس الشعب، في هـــذا السياق نشير الي عدم انتماء أي نائب من نواب المعارضة لمحافظـــات الوجه القبلي، وكان النائب الوحيد للحزب الناصري المعـــارض الـــذي ينتمي الي محافظة سوهاج قد رفض الاشتراك فـــي الاســتطلاع دون ابداء اسباب محددة، السياق تجدر الاشارة الي عدم انتمـــاء أي نـــائب

المعارضة لمحافظات الوجه القبلي، وكان نائب الحزب الناصري المعارض الذي ينتمي الي محافظة سوهاج قد رفض الاشتراك في الاستطلاع دون ابداء اسباب محددة.

وبتوزيع نواب الذين طبق عليهم الاستطلاع بحسب الانتماء جغرافيا لثلاث قطاعات كبري هي القاهرة، والوجه البحري والوجه القبلي يتبين من قراءة جدول رقم (٨) ان الوجه البحري يأتي في المرتبة الاولي بالنسبة لنواب الحزب الوطني، يليه الوجه القبلي فالقاهرة، بينما تساوت نسبة النواب المستقلين الذين ينتمون للوجه البحري مع الذين ينتمون للوجه القبلي، وجاءت القاهرة في المرتبة الثالثة، اما نواب المعارضة فقد جاء اغلبهم وبنسبة ٥ر٥٤% من القاهرة الكبري، ثم ٥ر٤٥% من الوجه البحري، ولم يمثل ايا منهم محافظات الوجه القبلي.

وتقترب نسب تمثيل نواب الوجه القبلي في عينة الاستطلاع من تمثيلهم الفعلي في مجلس الشعب والتي تصل الي ٦٦ر٣٧%، وكذلك الحالب بالنسبة لتمثيل نواب القاهرة والوجه البحري والتي تصل في عينة الاستطلاع الي ٥ر٦٧% بالنسبة لنواب الحزب الوطني، ٣ر٦٤% بالنسبة للمستقلين، بينما تصل نسبة تمثيل الدوائر الانتخابية في الوجه البحري – بما في ذلك القاهرة – ٣٣ر٦٢%، أي ان نسب تمثيل المحافظات داخل نواب عينة نواب الاستطلاع تتساوي مع نسب تمثيلهم الفعلي في مجلس الشعب.

جدول رقم (١)

توزيع عينة الاستطلاع بحسب النوع

مستويات المتغير	الحزب الوطنى		المستقلون		المعارضة	
	(٥٣)		(١٤)		(١١)	
	العدد	النسبه	العدد	النسبه	العدد	النسبه
ذكر	٥٠	%٩٤,٣	١٤	%١٠٠	١١	%١٠٠
انثى	٣	%٥,٧	–	–	–	

- المجموع ٧٨، مربع كاي ٢ر٣٧، درجة الحرية ٢، مستوي الدلالة ٠٥ر.

جدول رقم (٢)

توزيع عينة الاستطلاع بحسب الانتماء الحزبي

مستويات المتغير	العدد	النسبة
١- الحزب الوطنى.	٥٣	%٦٧,٩
٢- المستقلون.	١٤	%١٧,٩
٣- حزب التجمع.	٥	%٦,٤
٤- حزب الوفد.	٤	%٥,١
٥- حزب الأحرار.	١	%١,٢
٦- حزب العمل.	١	%١,٢
المجموع	٧٨	%١٠٠

جدول رقم (٣)

توزيع عينة الاستطلاع بحسب المهنة

مستويات المتغير	الحزب الوطني (٥٢)		المستقلون (١٣)		المعارضة (١١)	
	العدد	النسبه%	العدد	النسبه%	العدد	النسبه%
١.استاذ جامعى	٦	١١,٥	١	٧.٧	–	–
٢. مدير عام	٨	١٥,٤	٢	١٥,٤	١	٩,١
٣. رجل أعمال	٤	٧.٧	١	٧.٧	–	–
٤.محامى	٣	٥,٨	–	–	٣	٢٧,٣
٥.صيدلى حر	١	١,٩	–	–	–	–
٦.صحفي	–	–	–	–	١	٩,١
٧.عامل	–	–	–	–	٢	١٨,٢
٨.فلاح(مزارع)	٢	٣,٨	٢	١٥,٤	–	–
٩.موظف	١١	٢١,٢	٣	٢٣,١	٢	١٨,٢
١٠.على المعاش	٧	١٣,٥	٣	٢٣,١	٢	١٨,٢
١١.رئيس مجلس ادارة شركة	٥	٩,٦	–	–	–	–
١٢. وكيل وزارة	–	–	–	–	١	٩,١
١٣.ناظر ومدرس	٢	٣,٨	–	–	–	–
١٤. مأذون	١	١,٩	–	–	–	–
١٥.امين عام حزب الاحرار	–	–	–	–	–	–

♦ المجوع ٧٦، مربع كاي ٣٧,٢، درجة الحرية ٢٨، مستوى الدلالة ٠,٠٥.

جدول رقم (٤)

توزيع عينة الاستطلاع بحسب المؤهل الدراسى

مستويات المتغير	الحزب الوطنى (٥٢)		حزب العمل (١)		حزب الاحرار (١)		المستقلون (١٤)		حزب التجمع (٤)		حزب الوفد (٤)	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١. مؤهل فوق عالى .	٦	%١١,٥	–	–	–	–	١	%٧,١	–	–	–	–
٢. مؤهل عالى .	٢٨	%٥٣,٨	–	–	١	%١٠٠	٥	%٣٥,٧	٣	%٧٥	٣	%٧٥
٣. مؤهل فوق متوسط.	١	%١,٩	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٤. مؤهل متوسط.	١٥	%٢٨,٨	١	%١٠٠	–	–	٣	%٢١,٤	–	–	١	%٢٥
٥. اعدادى.	–	–	–	–	–	–	٢	%١٤,٣	–	–	–	–
٦. ابتدائى.	–	–	–	–	–	–	٢	%١٤,٣	–	–	–	–
٧. لا يوجد	٢	%٣,٨	–	–	–	–	١	%٧,١	١	%٢٥	–	–

◆ المجموع ٧٦، مربع كاي ٢٥,٩، درجة الحرية ٣٠، مستوى الدلالة ٠,٥٠

جدول رقم (٥)

توزيع عينة الاستطلاع حسب السن

مستويات المتغير	الحزب الوطني (٥٣)		حزب العمل (١)		حزب الاحرار (١)		المستقلون (١٤)		حزب التجمع (٥)		حزب الوفد (٤)	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
1. 38 : 45	٤	%٧,٥	-١	%١٠٠	١	%١٠٠	١	%٧,١	-	-	١	%٢٥
2. 46 : 50	٣	%٥,٧	-	-	-	-	٢	%١٤,٣	-	-	-	-
3. 51 : 55	١٠	%١٨,٩	-	-	-	-	١	%٧,١	١	%٢٠	-	-
4. 56 : 60	١٧	%٣٢,١	-	-	-	-	٤	%٢٨,٦	١	%٢٠	١	%٢٥
5. 61 : 65	١٣	%٢٤,٥	-	-	-	-	٣	%٢١,٤	٢	%٤٠	-	-
6. 66 فأكثر	٦	%١١,٣	-	-	-	-	٣	%٢١,٤	١	%٢٠	٢	%٥٠

◆ المجموع ٧٨، مربع كاي ٢١,٦، درجة الحرية ٢٥، مستوى الدلالة ٠,٥٠

جدول رقم (٦)

توزيع عينة الاستطلاع بحسب الصفة التمثيلية

مستوى المتغير	الحزب الوطنى	المستقلون	المعارضة
	(٥٣)	(١٤)	(١١)
عامل	%٣٥,٨	%٥٧,١	%٤٥,٥
فلاح	%٧,٥	%٢١,٤	%٩,١
فئات	%٥٦,٦	%٢١,٤	%٤٥,٥

- المجموع ٧٨، مربع كاي ٣٠ر٦، درجة الحرية ٤، مستوي الدلالة ٠٥ر.

جدول رقم (٧)

توزيع عينة الاستطلاع بحسب المحافظات

مستوى المتغير	الحزب الوطنى	المستقلون	المعارضة
	(٥٢)	(١٤)	(١١)
١. أسيوط.	%٨,٥	%٧,١	–
٢. شمال سيناء.	%١,٩	%٧,١	–
٣. بنى سويف.	%٣,٨	–	–
٤. سوهاج.	%٧.٧	%١٤,٣	–
٥. الاسكندرية.	%٣,٨	–	%٩,١
٦. قنا.	%٣,٨	–	–
٧. الجيزة.	%٧.٧	–	%٩,١
٨. كفر الشيخ.	%٣,٨	–	–
٩. الدقهلية.	% ٧.٧	–	%٢٧,٣
١٠.الشرقية.	%٧.٧	–	–
١١. القليوبية.	%٣,٨	–	%٩,١
١٢. السويس.	%١,٩	–	–
١٣. بورسعيد.	%١,٩	–	%٩,١
١٤.الغربية.	%٣,٨	%٢١,٤	–
١٥.القاهرة.	%٩,٦	%٢٨,٦	%٣٦,٤
١٦. الفيوم.	%٣,٨	–	–
١٧. البحيرة.	–	%٧,١	–
١٨. المنوفية.	%٣,٨	–	–
١٩. دمياط.	%٣,٨	–	–
٢٠. أسوان.	%١,٩	%١٤,٣	–
٢١. مطروح.	%١,٩	–	–
٢٢. الوادى الجديد.	%١,٩	–	–
٢٣.البحر الأحمر.	%١,٩	–	–
٢٤. المنيا.	%١,٩	–	–

جدول رقم (٨)

توزيع عينة الاستطلاع علي الوجهين البحري والقبلي

مستوى المتغير	الحزب الوطنى	المستقلون	المعارضة
	(٥٣)	(١٤)	(١١)
القاهرة الكبرى	%٢١,١	%٢٨,٦	%٥٤,٥
الوجة البحرى	%٤٦,٤	%٣٥,٧	%٤٥,٥
الوجة القبلى	%٣٢,٥	%٣٥,٧	-

ثالثا: ترتيب النواب لاولويات القضايا والتحديات التي تواجه مصر

وفي محاولة لمعرفة آراء النواب في ترتيب اولويات التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع المصري، طلب من كل نائب ترتيب احد عشر تحديا رئيسيا بحسب اهميتها من وجهة نظره، وقد جاءت اجابات النواب علي النحو التالي:

١- التعاون الاقتصادي مع الدول العربية

٢- اصلاح وتطوير النظام التعليمي

٣- مواجهة الارهاب

٤- مواجهة الفساد

٥- مواجهة الارهاب

٦- زيادة السكان والخروج من الوادي

٧- التطور التكنولوجي والدخول في عصر المعلومات

٨- تلوث البيئة

٩- تلوث البيئة

١٠- الاصلاح السياسي الدستوري

١١- مفاوضات السلام والعلاقة مع اسرائل

والملاحظ أن تحد مواجهة الارهاب حاز المرتبة الثالثة والخامسة، كذلك جاء تحد تلوث البيئة في المرتبتين الثامنة والتاسعة، مما يعكس اهمية تحدي الارهاب ، وتحدي تلوث البيئة في ادراك نواب مجلس الشعب، وذلك علي الرغم من ان تكرار اهمية التحديين قد جاء علي حساب تحد محو الامية، وتحد الاصلاح الاقتصادي.

والمثير للتأمل ان مفاوضات السلام والعلاقة مع اسرائيل قد جاء في المرتبة الاخير من بين قائمة التحديات التي تواجه المجتمع المصري، وهو الامر الذي يمكن تفسيره في ضوء توقيع مصر واسرائيل اتفاقية السلام، وعدم وجود قضايا او تحديات عاجلة تهدد مسار العلاقات المصرية الاسرائيلية.

لكن تجدر الاشارة الي ان الترتيب السابق لاولويات التحديات الرئيسية قد اتسم بقدر كبير من التعميم حيث قام علي اساس حساب اعلي التكرارات في ترتيب كل تحد، مع اغفال متغير الانتماء الحزبي (وطني – مستقل – معارض)، من هنا تأتي اهمية قراءة جداول ٩، ١٠، ١١ والتي تكشف عن ترتيب التحديات الثلاث الاولي التي

حازت علي المرتبة الاولي بين نواب الحكومة والمستقلين ونواب المعارضة.

ولعل قراءة جدول رقم (٩) توضح ان ثماني تحديات فقط من ضمن التحديات التي طرحت امام النواب هي التي حازت علي المرتبة الاولي، اذ لم تأتي تحديات التطور التكنولوجي والدخول في عصر المعلومات، وتلوث البيئة ومفاوضات السلام والعلاقة مع اسرائيل ضمن التحديات التي حازت المرتبة الاولي من ادراك النواب لتحديات المجتمع المصري.

واذا انتقلنا الي قراءة جداول ١٢، ١٣، ١٤، ا ـة بترتيب اولويات التحديات وفق الانتماء الحزبي للمجموعات الثـ ث للنواب (وطني – مستقل – معارض) تتضح بعض الفروق بين النـ واب وفق انتماءاتهم الحزبية، فنواب الحكومة مع تحد زيادة السكان والخروج من الوادي كتحد اول، يليه مواجهة الفساد، فمواجهة الارهاب، ثم مواجهة الفساد في المرتبة الرابعة، بعد ان حاز لديهم المرتبة الثانية، ثم يأتي اصلاح وتطوير التعليم في مرتبة خامسة، (بينما يأتي اصلاح وتطوير التعليم في المرتبة الثانية في اولويات المستقلين، وفي المرتبة الاولي لديهم جاء تحد مواجهة الفساد وتحد التعاون الاقتصادي مع الدول العربية، وفي المرتبة الرابعة جاءت ثلاثة تحديات هي مواجهة الفساد، واصلاح وتطوير التعليم، والاصلاح الاقتصادي.

اما نواب المعارضة فان التحد الذي شغلهم وجاء في المرتبة الاولي كان محو الامية، يليه اصلاح وتطوير التعليم، ثم احتلت اربع تحديات المرتبة الثالثة وهي مواجهة الارهاب، ومواجهة الفساد،

والاصلاح الاقتصادي، والتطور التكنولوجي والدخـــول فـــي عصـــر المعلومات.

وتتقلص الفروق بين اولويـــات نـــواب الحكومـــة والمســـتقلين والمعارضة اذا نظرنا الي المراتب الاخيرة، حيث يســـود اتفـــاق بيـــن النواب علي ان تحد الاصلاح السياسي والدستوري يأتي فـــي المرتبـــة العاشرة، اما المرتبة الاخيرة فكانت من نصيب تحد مفاوضات الســـلام والعلاقة مع اسرائل.

وبصفة عامة يمكن القول ان ترتيب اولويات التحديـــات بيـــن النواب جاء متقاربا، وان تحد مواجهة الارهاب، وتحد مواجهة الفســـاد قد احتلا مرتبة متقدمة الثانية والثالثة، كما حازا علي اكثر من ترتيـــب، كذلك الحال بالنسبة لتحد تلوث البيئة، في المقابل – وربما علي عكـــس ما يتردد في الصحافة الحزبيـــة – فـــان تحـــد الاصـــلاح السياســـي والدستوري، قد جاء في المرتبة قبل الاخيرة، وجاء تحـــد مفاوضـــات السلام في المرتبة الاخيرة.

وبسؤال المبحوثين عن رايـــهم فـــي مـــدي حاجـــة التجربـــة الديمقراطية في مصر لبعض الاصلاحات اتجهت اغلبية اعضاء مجلس الشعب – بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية او مواقفهم السياســـية – الي الموافقة علي حاجة التجربة الديمقراطية لبعـــض الاصلاحـــات او لاصلاحات كثيرة، ويلاحظ ان مربع كـــاي= ٥٩ر١ وهـــو غـــير دال احصائيا مما قد يعني عدم وجود فـــروق ذات دلالـــة احصائيـــة بيـــن المجموعات الثلاث، ولعل المثير للتـــأمل ان ٣ر٤٠% مـــن اعضـــاء مجموعة الحزب الوطني وافقوا علي ان التجربة الديمقراطية تحتاج الي

بعض الاصلاحات، كما وافق ٥ر٣٨% علي انها تحتاج لاصلاحات، أي ان هناك اغلبية كبيرة بنسبة ٨ر٧٨% من اعضاء الحزب الوطني توافق علي الحاجة الي ادخال اصلاحات علي التجربة الديمقراطية.

في المقابل يلاحظ ان ٩ر٨١% من مجموعة نواب المعارضة قد طالبوا بادخال بعض الاصلاحات (٤ر٣٦%) واصلاحات كثيرة ٥ر٤٥%، الامر الذي يشير الي تقارب اراء عينة الحزب الوطني واراء عينة احزاب المعارضة فيما يتعلق بالمطالبة بادخال اصلاحات علي التجربة الديمقراطية، ويبدو هذا التقارب ايضا في نسبة الذين طالبوا بعدم ادخال أي اصلاحات، فقد كانت النسبة التي رأت ذلك، ٢ر٢١% من نواب الحزب الوطني، ٢ر٨١% من نواب المعارضة.

بينما انخفضت نسبة النواب المستقلين الذين قالوا بعدم حاجة التجربة الديمقراطية لاية اصلاحات الي ٣ر١٤% ،فقط، وهو ما يفيد اتجاه معظم المستقلين الي المطالبة بادخال اصلاحات ٧ر٨٥% منهم ١ر٥٧% طلبوا ببعض الاصلاحات، ٦ر٢٨% طالبوا باصلاحات كثيرة. لكن تجدر الاشارة الي ان النسبة الاخيرة هي الاقل بين عينة الدراسة، فقد اتجه اغلب المستقلين وبنسبة ١ر٥٧% الي المطالبة بادخال بعض الاصلاحات، وهذه النسبة تفوق نسبة المطالبين بذلك من نواب الحكومة والمعارضة.

واذا كان كل النواب المشاركين في الاستطلاع – عدا نائب وحيد – قد اوضحوا وجهة نظرهم في مدي حاجة التجربة الديمقراطية الي الاصلاح، فان اقل من نصفهم تقريبا (٢٦ نائب) قد كشف عن اسباب وجهة نظره، ويبين جدول رقم (٩) الاسباب التي كانت وراء

المؤيدين او المعارضة لحاجة التجربة الديمقراطية الي بعض الاصلاحات، ويبرز الجدول حقيقة ان السبب الاول للمطالبين ببعض الاصلاحات هو تعديل القوانين المقيدة للحريات، يليه تصحيح ودعم العمل السياسي، اما السبب الثالث فهو تأكيد الممارسة الديمقراطية، بينما كان السبب الرابع من نصيب المعارضين لفكرة حاجة التجربة الديمقراطية الي بعض الاصلاحات، حيث ذكروا اننا افضل من السابق وفضلوا التدرج في التطوير الديمقراطي، وقد اختص نواب الحكومة بهذا السبب ولم يشاركهم فيه أيا من النواب المستقلين او نواب المعارضة، ثم كان السبب الخامس من نصيب المؤيدين للاصلاح ونص علي مواكبة التقدم الاقتصادي العالمي.

جدول رقم (٩)

التحديات الرئيسية التي جاءت في المرتبة الاولي

ضمن اولويات نواب مجلس الشعب

	وطنى	مستقل	معارضة	مجموع
التعاون الاقتصادى مع الدول العربية	١٢	٤	١	١٧
محو الأمية	١١	٢	٣	١٦
زيادة السكان والخروج من الوادى	١٣	١	١	١٥
مواجهة الفساد	٥	٤	٢	١١
اصلاح وتطوير التعليم	٦	٢	٢	١٠
الاصلاح السياسى والدستورى	٥	٢	٢	٩
مواجهة الارهاب	٨	–	١	٩
الاصلاح الاقتصادى	٤	٣	–	٧

جدول رقم (١٠)

التحديات الرئيسية التى جاءت فى المرتبة الثانية

ضمن اولويات نواب مجلس الشعب

	وطنى	مستقل	معارضة	مجموع
اصلاح وتطوير التعليم	٩	٤	٣	١٦
مواجهة الفساد.	١١	–	٢	١٣
محو الأمية.	٩	٣	١	١٣
الاصلاح الاقتصادى.	٧	١	٢	١٠
الاصلاح السياسى والدستورى	٨	–	١	٩
مواجهة الارهاب.	٥	٣		٩
زيادة السكان والخروج من الوادى.	–	٢	–	٢
التطور التكنولوجى والدخول فى عصر المعلومات.	١	١	–	٢
تلوث البيئة.	١	–	١	٢
مفاوضات السلام والعلاقة مع اسرائيل	١	–	–	١
التعاون الاقتصادى مع الدول العربية	١	–	–	١

جدول رقم (١١)

التحديات الرئيسية التي جاءت في المرتبة الثالثة

ضمن اولويات نواب مجلس الشعب

	وطنى	مستقل	معارضة	مجموع
مواجهة الفساد	١٢	٢	٢	١٦
إصلاح وتطوير التعليم	٩	٢	٢	١٣
الاصلاح الاقتصادى	٦	٣	٢	١١
زيادة السكان والخروج من الوادى	٧	١	١	٩
الاصلاح السياسى والدستورى	٦	١	–	٧
محو الأمية	٣	١	٢	٦
التطور التكنولوجى والدخول فى عصر المعلومات	٣	١	٢	٦
مواجهة الفساد	٤	١	١	٦
تلوث البيئة	٢	–	١	٣
التعاون الاقتصادى مع الدول العربية	–	٢	١	٣
مفاوضات السلام والعلاقة مع اسرائيل	١	–	١	٢

جدول رقم (١٢)

ترتيب أولويات القضايا من وجهة نظر نواب الحكومة

١ - زيادة السكان والخروج من الوادي	المرتبه الأولى
٢- مواجهة الفساد	المرتبة الثانية
٣- مواجهة الارهاب	المرتبة الثالثة
٤- مواجهة الفساد	المرتبة الرابعة
٥- اصلاح وتطوير التعليم	المرتبةالخامسة
٦- مواجهة الارهاب	المرتبة السادسة
٧- التطور التكنولوجي والدخول في عصر المعلومات	رتبة السابعة
٨- تلوث البيئة + التعاون الاقتصادي مع الدول العربية	المرتبة الثامنة
٩- تلوث البيئة	المرتبة التاسعة
١٠- الاصلاح السياسي والدستوري+التعاون الاقتصادي مع الدول العربية	المرتبة العاشرة
١١- مفاوضات السلام والعلاقة مع اسرائيل	المرتبة الحادي عشر

جدول رقم (١٣)

ترتيب اولويات التحديات الرئيسية التي تواجه مصر من وجهة نظر المستقلين

١- مواجهة الفساد، التعاون الاقتصادي مع الدول العربية

٢- اصلاح وتطوير التعليم

٣- الاصلاح الاقتصادي

٤- مواجهة الفساد، اصلاح وتطوير التعليم، الاصلاح الاقتصادي

٥- مواجهة الفساد

٦- زيادة السكان والخروج من الوادي

٧- التطور التكنولوجي والدخول في عصر المعلومات

٨- التعاون الاقتصادي مع الدول العربية

٩- تلوث البيئة

١٠- الاصلاح السياسي والدستوري

١١- مفاوضات السلام والعلاقة مع اسرائيل

جدول رقم (١٤)

ترتيب اولويات التحديات الرئيسية التي تواجه مصر

من وجهة نظر المعارضة

١- محو الامية

٢- اصلاح وتطوير التعليم

٣- مواجهة الارهاب، مواجهة الفساد، الاصلاح الاقتصادي، التطـــور التكنولوجي والدخول في عصر المعلومات

٤- زيادة السكان والخروج من الوادي، مواجهة الفساد، محو الاميـــة، التطور التكنولوجي والدخول في عصر المعلومات

٥- مواجهة الارهاب، الاصلاح الاقتصادي

٦- زيادة السكان والخروج من الوادي، تلوث البيئة

٧- التعاون الاقتصادي مع الدول العربية

٨- تلوث البيئة

٩- مفاوضات السلام والعلاقة مع اسرائيل

١٠- الاصلاح السياسي والدستوري

١١- مفاوضات السلام والعلاقة مع اسرائيل

جدول رقم (١٥)

اسباب تأييد او المعارضة لادخال بعض الاصلاحات للتجربة الديمقراطية

السبب	حكومة	مستقلون	معارضة	المجموع
١- لتعديل القوانين المقيدة للحريات	٣	١	٤	٨
٢- لتصحيح ودعم العمل السياسي	٣	١	٣	٧
٣- لتأكيد الممارسة الديمقراطية	٥	–	١	٦
٤- لاننا افضل من السابق والتدرج مطلوب في التطوير الداخلي	٤	–	–	٤
٥- لمواكبة التقديم الاقتصادي العالمي	١	١	٢	٤
٦- لتعديل الدستور حتي يواكب حركة المجتمع				
٧- للقضاء علي الفساد	٢	١	١	٤
٨- لمواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي				
٩- الدستور والقوانين الموجودة كافية	١	–	٢	٣
١٠- اخري تذكر	–	١	١	٢
المجموع	٢١	٦	١٥	٤٢

- مجموع التكرارات يزيد عن مجموع النواب نتيجة السماح لكل منهم بتقديم اكثر من سبب

جدول رقم (١٦)

راي المبحوثين في مدي حاجة التجربة

الديمقراطية لبعض الاصلاحات

مستوى المتغير	الحزب الوطنى	المستقلين	المعا رضه
	(٥٣)	(١٤)	(١١)
١. تحتاج إلى بعض الاصلاحات	%٤٠,٣	%٥٧,١	%٣٦,٤
٢. تحتاج إلى إصلاحات كثيرة.	%٣٨,٥	%٢٨,٦	%٤٥,٥
٣. لا تحتاج إلى أي إصلاحات.	%٢١,٢	%١٤,٢	%١٨,٢

- المجموع ٧٧، مربع كابي ٥٩ر١، درجة الحرية= ٤، مستوي الدلالة ٠٥ر

رابعا: اراء النواب في دور مجلس الشعب:

سعي المحور الثاني استطلاع آراء عينة النواب تجاه مجموعة من القضايا والاشكاليات الخاصة بدور مجلس الشعب في النظام السياسي المصري، والمقترحات التي يرونها ضرورية لتوسيع ادوار وصلاحيات مجلس الشعب ومجلس الشوري، واخيرا فيما اذا كانت هناك قيود تعرقل قيام عضو مجلس الشعب بدوره التشريعي والرقابي.

وقد صيغ السؤال الاول في هذا المحور بصيغة تقويميه حيث طلب من كل نائب من افراد عينة الدراسة تقييم دور مجلس الشعب، في النظام السياسي المصري علي متصل من خمس مستويات تبدا

بايجابي جدا، ايجابي الي حد ما، سلبي، سلبي جدا، ويوضح جدول رقم (١٧) اجابات المبحوثين.

جدول رقم (١٧)

تقييم النواب لدور مجلس الشعب في النظام السياسي المصري

مستوى المتغير	الحزب الوطنى	المستقلين	المعا رضه
	(٥٣)	(١٤)	(١١)
١. ايجابى جدا	%١٥,١	-	-
٢. ايجابى.	%٣٤	%١٤,٣	%٣٦,٦
٣. ايجابى إلى حد ما.	%٣٠,٢	%٧٨,٦	%١٨,٢
٤. سلبيى.	%١٨,٩	%٧,١	%٩,١
٥. سلبي جدا	%١,٩	-	%٩,١

- المجموع ٧٨، مربع٧ كـاي ٢٠ر٨٢، درجـة الحريـة = ٨، مستوي الدلالة ٠٥ر

يكشف جدول رقم ١٧ عن وجود تباين واضـح فـي اجابـات المبحوثين، وكانت قيمة مربع كاي ٢٠ر٨٢ وهو دال احصائيا مما يفيد بوجود فروق احصائية بين المجموعات الثلاث، حيث انفـراد ١ر٥١% من نواب الحزب الوطني بالقول بان دور مجلس الشعب ايجـابي جـدا وقال ٣٤% منهم بانه ايجابي، لكن الملاحظ ان ٦ر٣٦% مـن نـواب المعارضة قالوا بانه ايجابي، وهي نسـبة مرتفعـة مقارنـة بموقـف

٣ر١٤% من النواب المستقلين الذين قـــالوا ان دور مجلـــس الشـــعب ايجابي.

والمدهش ان ٩ر١٨% من نواب الحزب الوطني قالوا بان دور مجلس الشعب سلبي، وهي نسبة تفوق بكثير نسبة نـــواب المعارضـــة الذين قالوا بان دوره سلبيا ١ر٩%، ولنواب المســـتقلين ١ر٧%، امـــا اعلي نسبة من بين الذين قالوا بان دوره سلبيا جدا فقد كانت من نصيب المعارضة، وهو امر قد يكون له ما يبرره، ربما بســبب هامشـــية دور المعارضة نتيجة تقلها المحدود كما وكيفا في المجلس، كذلك فان اتفـــاق ٦ر٨٧% من النواب المستقلين علي ان للمجلس دور ايجابي الي حـــد ما، يعبر عن موقف محايد ينسجم مع طبيعة تكويـــن المســـتقلين فـــي المجلس، ويلاحظ ان هذه النسبة تفوق نسبة نواب الحكومـــة (٢ر٣٠%) ونواب المعارضة (٢ر١٨%) الذين قالوا بدور ايجابي للمجلس الي حـــد ما.

ويمكن القول بان الحياد هو الموقف الذي سيطر علـــي عينـــة المستقلين اذ قد احجموا عن اختيار بديل ايجابي جدا، وسلبي جدا، كمـــا منحوا ٣ر١٤% فقط اختيار ايجابي لدور المجلـــس، ١ر٧% لاختيـــار سلبي. بينما اتجهت اغلبية المستقلين وبنسبة ٦ر٧٨% الي القـــول بـــان دور المجلس ايجابي الي حد ما.

علي ان النتيجة الاهم هي ان نسبة الذين قالوا بان دور مجلـــس الشعب ايجابي جدا، وايجابي لم تتجاوز ٥٠% من افراد كل مجموعـــة من نواب الحكومة والمستقلين والمعارضة، فنسبة الذين قـــالوا ايجـــابي جدا وايجابي من نواب الحكومة بلغـــت ١ر٤٩%، ومـــن المســـتقلين

٣ر١٤%، ومن المعارضة ٦ر٣٦%، وهي نتيجة قد تدعو لمراجعة دور مجلس الشعب ومحاولة تطويره، وكذلك العمل علي تحقيق درجة اعلي من الرضا بين النواب تجاه مجلس الشعب، وتجاه الادوار المنوطة بهم في اطار المجلس.

وحول راي النواب في توسيع دور وصلاحيات المجلس جاءت اجاباتهم لتؤكد نتائج السؤال السابق الخاص بتقيم كل منهم لدور مجلس الشعب في النظام السياسي المصري، بعبارة اخري ثمة اتصال واتساق بين التقييم غير الايجابي لدور مجلس الشعب وبين المطالبة بتوسيع دور وصلاحيات مجلس الشعب، وقد توزعت اجابات نواب المجموعات الثلاثة واختلفت فيما بينها، وكان مربع كاي ١٦ر١٢ وهو دال احصائيا، مما يشير الي وجود فروق احصائية بين نواب الحكومة والمستقلين والمعارضة تجاه مدي الموافقة علي توسيع دور وصلاحيات مجلس الشعب.

ويوضح جدول رقم (١٨) ان نزعة الحياد قد سيطرة مرة ثانية علي اجابات النواب المستقلين فقد،انحصرت اجاباتهم في الموافقة الي حد ما علي توسيع صلاحيات ودور المجلس بنسبة ٦ر٧٨%، والموافقة بنسبة ٤ر٢١%.

اما نواب الحكومة فقد وافق ١ر٤٩% منهم علي توسيع دور وصلاحيات مجلس الشعب، ومنح ١ر٣٢% منهم موافقتهم الي حد ما، بينما لم يوافق ٩ر١٨% منهم. في المقابل وافق ٥ر٤٥% من نواب المعارضة علي توسيع دور وصلاحيات مجلس الشعب، ومنح ٥ر٤٥% منهم موافقتهم الي حد ما، بينما لم يوافق ١ر٩%، علي

توسيع دور وصلاحيات المجلس، ويلفت الانتباه هنا تساوي نسبة اصحاب الموقف الحيادي (اوافق الي حد ما) بين نواب المعارضة مع نسبة الموافقين علي توسيع دور وصلاحيات المجلس، اكثر من ذلك فان نسبة نواب الحزب الوطني الذين وافقوا علي توسيع دور وصلاحيات المجلس (١ر٤٩%) تفوق نسبة نواب المعارضة الذين اتخذوا نفس الموقف (٥ر٤٥%)، ومن الصعب تقديم تفسير سياسي لهذا الموقف، لكن يمكن القول بان محدودية نواب المعارضة في المجلس وفي عينة الدراسة، بالاضافة الي عدم تجانسهم اذ ينتمون لاحزاب الوفد والتجمع والعمل قد يفسر عدم تبلور موقف نواب المعارضة ازاء توسيع دور وصلاحيات مجلس الشعب.

جدول رقم (١٨)

اراء النواب في توسيع دور وصلاحيات مجلس الشعب

مستوى المتغير	الحزب الوطني	المستقلين	المعا رضه
	(٥٣)	(١٤)	(١١)
١. أوافق	%٤٩,١	%٢١,٤	٤٥,٥
٢. أوافق إلى حد ما.	%٢٣,١	%٧٨,٦	٤٥,٥
٣. لا أوافق.	%١٨,٩	-	٩,١

- المجموع ٧٨، مربع كاي ١٦ر١٢، درجة الحرية = ٤، مستوي الدلالة ٠٥ر.

ولكن ما هي الادوار والصلاحيات الجديدة التي يقترحها نواب مجلس الشعب الذين وافقوا، او وافقوا الي حد ما علي توسيع دور

وصلاحيات؟ يتبين من قراءة جدول رقم (١٩) ان استقلال مجلس الشعب بالعملية التشريعية هو الاقتراح الذي حاز علي المرتبة الاولي ضمن مقترحات النواب، يليه توسيع سلطة المجلس في الرقابة علي الحكومة والمحاسبة، وجاء اقتراح انفراد المجلس بالفصل في صحة العضوية في المرتبة الثالثة. اما اقترح توسيع سلطات المجلس الرقابية فقد جاء في المرتبة الرابعة.

والمتأمل لمقترحات النواب بحسب هو ينتهم الحزبية يلاحظ ان نواب المعارضة كانوا اكثر اهتماما باقتراح توسيع سلطة المجلس في الرقابة علي الحكومة ومحاسبتها، بينما كان نواب الحكومة اكثر اهتماما باقتراح الاستقلال بالعملية التشريعية، اما النواب المستقلين فقد كانوا اكثر اهتماما باقتراح الفصل في صحة العضوية، ربما لان هذه السلطة تعني توسيع ودعم لسلطات ونفوذ المجلس.

جدول رقم (١٩)

الادوار والصلاحيات الجديدة لمجلس الشعب التي يقترمها النواب

الادوار والصلاحيات المقترحة	نواب الوطني	النواب المستقلين	نواب المعارضة	المجموع
١- الاستقلال بالعملية التشريعية	١٤	٦	٢	٢٢
٢- توسيع سلطة المجلس في الرقابة علي الحكومة ومحتسبتها	٨	٢	٦	١٦
٣- انفراد المجلس بالفصل في صحة العضوية	٢	٩	٤	١٥
٤- توسيع سلطة المجلس الرقابية والتشريعية	١	٥	٢	٨
٥- اجراء تحقيقات برلمانية في موضوعات مهمة	–	–	٢	٢
٦- انشاء مقر جديد للمجلس	١	–	–	١
٧- ان يكون التصويت عن طريق لائحة الكترونية	–	–	١	١
٨- الغاء نسبة الفلاحين	١	–	–	١
٩- توسيع دور الاحزاب	١	–	–	١
١٠- اخري تذكر	٢	–	–	٢
المجموع	٣٠	٢٢	١٧	٦٩

- مجموع التكرارات يزيد عن مجموع عينة النواب الذين اجابوا علي السؤال نظرا لكل منهم بتقديم اكثر من اقتراح.

وحول كيفية توسيع سلطات مجلس الشعب اجاب النواب الذين وافقوا علي توسيع دور وصلاحيات المجلس علي النحو المبين في جدول رقم (١٩). ومن قراءة هذا الجدول يتبين ان النواب الذين وافقوا علي توسيع دور وصلاحيات مجلس الشعب قد راوا ان وسيلة تحقيق ذلك تأتي من خلال تعديل قانون مجلس الشعب اولا، ثم تعديل لائحة المجلس ثانيا، وجاء تعديل الدستور في المرتبة الثالثة، أي ان تعديل الدستور للنص علي توسيع دور وصلاحيات مجلس الشعب جاء في المرتبة الاخيرة، وبفارق كبير عن اسلوب تعديل قانون مجلس الشعب او تعديل لائحته، وهنا تبدو المفارقة الجديرة بالتأمل فرغم ان بعض الصلاحيات الجديدة التي اقترحها الاعضاء – مثل توسيع سلطة الرقابة علي الحكومة ومحاسبتها – تتطلب ادخال تعديلات في الدستور الا ان النواب لم يهتموا بهذا الاسلوب، ربما نتيجة موقف الاغلبية من رفض فكرة تعديل الدستور والذي سيتضح عند تحليل بقية اسئلة الاستطلاع.

جدول رقم (٢٠)

رأي النواب في كيفية توسيع سلطات مجلس الشعب

مستويات المتغير	الحزب الوطني	المستقلون	المعارضة	المجموع
١- تعديل الدستور الحالي	١٨	٤	٤	٢٦
٢- تعديل قانون مجلس الشعب	٣٠	١٢	٧	٤٩
٣- تعديل لائحة مجلس الشعب	٢٩	١٣	٥	٤٧
٤- اخري تذكر	٢	١	–	٣
المجموع	٧٩	٣٠	١٦	١٢٥

- مجموع التكرارات يزيد عن ١٠٠% نتيجة اختيار المبحوثين لاكثر من اجابة.

وفي اطار استطلاع اراء نواب مجلس الشعب عن تقييمهم لدور وصلاحيات مجلس الشعب، طرح سؤال حول رايهم في مجلس الشوري الذي يقوم ببعض الادوار الرقابية، وقد جاءت اجابات عينة النواب لتعكس قدر من التقارب وكانت قيمة مربع كاي ١٨ر١٣، وهو غير دال احصائيا. مما قد يعني عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين المجموعات الثلاث.ويوضح جدول رقم (٢١) تقارب آراء نواب الحكومة والمستقلين والمعارضة، لكنه تقارب في ارضيه من الاستقطاب الحاد، فقد حازت مقولة ان دور مجلس الشوري غير كافي ولابد من منحه بعض السلطات اعلي النسب في اجابات النواب، حيث قال بذلك ٣ر٤٥% من نواب الحزب الوطني، ١ر٥٧% من المستقلين، ٤ر٣٦ % من نواب المعارضة، ويلاحظ ان المستقلين هم الوعية الوحيدة التي ظهر فيها اغلبية واضحة مع خيار ان دور مجلس الشوري غير كاف ولابد من منحه بعض السلطات.

وتساوت نسبة المستقلين الذين قالوا بان دور مجلس الشوري كاف ولا حاجة لتعديله ٤ر٢١%، مع نسبة المستقلين الذين قالوا بان مجلس الشوري ليس له دور واقترحوا الغائه ٤ر٢١%.وتكررت ايضا ظاهرة تساوي نسبة نواب المعارضة ٢ر١٨% الذين قالوا بان دور مجلس الشوري كافي ولا حاجة لتعديله مع نسبة الذين أقترحوا الغائه ٢ر١٨%. لكن تجدر الاشارة الي ان ٢ر١٨% من نواب المعارضة قالوا باعطاء مجلس الشوري بعض الصلاحيات وهذا الرأي، يتفق الي حد كبير مع الراي القائل بان مجلس الشوري غير كافي ولابد من منحه بعض التعديلات، وهذا الاتفاق يمكن ترجمته بلغه الارقام الي ان

٦ر٥٤% من نواب المعارضة مع منح مجلس الشوري بعض السلطات، وهو ما يقود عمليا الي تفعيل دور مجلس الشوري.

ومما سبق تستنتج ان اغلبية نواب المعارضة واغلبية نواب المستقلين مع منح بعض السلطات لمجلس الشوري وتفعيل دوره، بينما لم يحرز هذا الراي اغلبية بين نواب الحكومة وظل محصورا في ٣ر٤٥%، مقابل ٣ر٢٨% قالوا بان دوره كاف ولا حاجة لتعديل، ٤ر٢٦% قالوا بانه ليس له دور واقترحوا الغائه، ومثل هذا الاجابات لنواب الحزب الوطني تعني وجود انقسام داخل صفوف نواب الحكومة تجاه الابقاء علي مجلس الشوري ومنحه بعض السلطات وتفعيل دوره، ويمكن افتراض ان مناخ التنافس واحيانا الصراع بين نواب الحكومة في مجلس الشعب ونواب الحكومة في مجلس الشوري في المعارك الانتخابية وفي الحصول علي الخدمات الحكومية قد انتج اتجاهات سلبية بين صفوف نواب مجلس الشعب من الحزب الوطني تجاه مجلس الشوري بعامة.

جدول رقم (٢١)

راي النواب في دور مجلس الشوري

مستوى المتغير	الحزب الوطنى	المستقلين	المعا رضه
	(٥٣)	(١٤)	(١١)
١. كاف ولا حاجة لتعديله.	%٢٨,٣	%٢١,٤	%١٨,٢
٢.غير كافى ولابد من منحه بعض السلطات.	%٤٥,٣	٥٧,١٣ ٥٪	%٣٦,٤
٣. لا دور له واقترح الغائه.	%٢٦,٤		%١٨,٢
٤. يقوم باعداد دراسات وتقارير تكرر دور المجلس القومية المتخصصه.	-	٥٢١,٤ -	%٩,١
٥. يجب اعطائه بعض السلطات	-	-	%١٨,٢

- المجموع ٧٨، مربع كاي ١ر١٣%، درجة الحرية، مستوي الدلالة ٠,٠٥ر

خامسا: اراء النواب وتقييم لحدود دورهم التشريعي والرقابي:

تناول المحور السابق من محور استطلاع اراء نواب مجلس الشعب ارائهم وتقييماتهم لدور وصلاحيات مجلس الشعب في النظام السياسي المصري، ولاستكمال جوانب هذا التقييم كان من الضروري استطلاع ارائهم لحدود الدور التشريعي والرقابي المتوسط بهم، ومدي رضائهم عن هذا الدور، لا سيما وان مستويات الرضا عن الدور

والاداء تعتبر من اهم عناصر تقييم مدي نجـــاح التجربـــة وفاعليتـــها. طرح سؤال حول مدي وجود قيود تعوق قيامـــهم بـــالدور التشـــريعي والرقابي، ويوضح جدول رقم (١٤) عدم وجود فروق دالة احصائيـــة بين المجموعات الثلاثة، وتعكس اجابات النواب موقفا وسطيا اقرب الي الحياد، حيث افاد ١ر٤٨% من نواب الحكومة بان القيـــود تقـــع فـــي الوسط بين متصل قيود كثيرة جدا بنسبة٥ر١٣%، ولا توجد قيود بنسبة ٩ر١%، وعند نقطة الوسط التقت اراء ١ر٥٧% من النواب المستقلين، أي ان اغلبية المستقلين يرون ان العقبات هي من النـــوع المعارضـــة، وبعبارة اخري فان نقطة الوسط علي متصل قيود كثيرة او لا قيود ابـدا حازت علي اعلي نسبة من اجابات النواب في المجموعـــات الثـــلاث. تليها نقطة توجد مشكلات كثيرة والتي قال بها ١ر٣٢% مـــن الحـــزب الوطني، ٧ر٣٥% من المستقلين، ٣ر٢٧% من المعارضة.

ويلاحظ هنا ان نسبة المستقلين الذين قالوا بوجـــود مشـــكلات كثيرة تفوق الذين قالوا بذلك من نواب الحكومة والمعارضة، لكـــن ايـــا من النواب المستقلين لم يختار اجابة توجد مشكلات كثيرة جـــدا، بينمـــا قال بها ٥ر١٣% من نواب الحكومة،٢ر١٨% من نواب المعارضـــة، وربما يكون من اليسير ايجاد اسباب او مبررات لوجود مثل هذه النسبة بين نواب المعارضة، لكن قد يبـــدو الامـــر محـــيرا بالنســـبة لنـــواب الحكومة. من جانب اخر فان مجموع الذين قالوا بوجود قيود كثيرة جدا وكثيرة من بين نواب الحكومة يمثل ٦ر٣٦%، وهـــي نســـبة مرتفعـــة تفوق النسبة بين نواب المعارضة ٥ر٣٥%، والمستقلون ٧ر٣٥%، ولا شك ان وجود اكثر من ثلث نواب الحكومة مما يقولون بوجود قيود جدا او كثيرة تعوق قيامهم بادوراهم يثير اكثر من سؤال حول فاعليه نـــواب

الحكومة، كما قد يعكس مشكلات التواصل والتفاعل بين الحكومة ونوابها، وهي مشكلات ادارية تتعلق بالهيكل التنظيمي والسياسي للحزب الوطني.

جدول رقم (١٤)

راي النواب في مدي وجود قيود تعوق اداء دورهم التشريعي والرقابي

مستويات المتغير	الحزب الوطنى	المستقلون	المعارضه
	(٥٢)	(١٤)	(١١)
١.كثيرة جدا.	%١٣,٥	-	%١٨,٢
٢. كثيرة.	%٢٣,١	%٣٥,٧	%٢٧,٣
٣. وسط.	%٤٨,١	%٥٧,١	%٣٦,٤
٤. لا توجد.	%١٣,٥	%٧,١	%١٨,٢
٥. لا توجد ابدا.	%١,٩	-	-

- المجموع ٧٧، مربع كاي ٣٩ر٦، درجة الحرية ٨، مستوي الدلالة ٠٥ر.

وبسؤال النواب الذين افادوا بوجود قيود كثيرة جدا او كثيرة تعوق دورهم التشريعي والرقابي طرح سؤال عن طبيعة هذه القيود ونوعيتها، ويظهر الجدول رقم (١٥) اجابات المبحوثين، والتي يتبين منها ان القيود اللائحية والقيود الحزبية قد جاءت في المرتبة الاولي ضمن تقديرات واراء النواب للقيود التي تعوق اداء دورهم، وثمة تشابه

كبير يكاد يصل الي حد التطابق في تقديرات واراء نواب الحكومة والمستقلون والمعارضة لاهمية القيود اللائحية والقيود الحزبية، الامر الذي يعني ان مسئولية الاحزاب (القيود الحزبية) تماثل تقريبا مسئولية مجلس الشعب (قيود اللائحة) في وضع قيود تعوق النواب عن القيام بدورهم التشريعي والرقابي.

وعلاوة علي القيود اللائحية والحزبية جاءت القيود القانونية والدستورية في المرتبة الثانية، تليها بفارق محدود للغاية القيود السياسية بوجه عام في المرتبة الثالثة.

جدول رقم (١٥)

قيود يري النواب انها تعوق دورهم التشريعي والرقابي

مستويات المتغير	وطني	مستقل	معارض	المجموع
١- قيود لائحية	١٢	٥	٣	٢٠
٢- قيود حزبية	١٣	٥	٢	٢٠
٣- قيود قانونية ودستورية	١١	١	٣	١٥
٤- قيود سياسية بوجه عام	١١	١	٢	١٤
٥- اخري تذكر	١	-	٣	٤
المجموع	٤٨	١٢	١٣	٧٣

- يلاحظ ان مجموع التكرارات يزيد عن مجموع المشاركين في الاجابة (٢٠) نائبا نظرا للسماح لكل منهم باكثر من اجابة.

ولاستكمال عملية استطلاع اراء وتقييمات النواب لدورهم التشريعي والرقابي طرح سؤال عن درجة رضا كل نائب عن السؤال الاخير ضمن اسئلة استمارة الاستطلاع، حيث قصدنا من وراء ذلك ازالة أي حرج قد يشعر به المبحوث تجاه هذا التقييم، الامر الذي ربما يؤثر علي اجاباته، ومع ذلك فاننا نعرض لاجابات النواب في هذا الموقع من الدراسة نظرا لارتباطه بمحور اراء وتقييمات النواب لدورهم التشريعي والرقابي.

ورغم ما ينطوي عليه سؤال تقييم درجة الرضا بالنسبة لكل نائب عن دوره في مجلس الشعب في ابعاد ذاتيه الا ان تقييمات النواب كانت ذات دلالات بالغة الاهمية، حيث يكشف جدول (١)، ان اغلبية نواب الحكومة ورنسبة ٩ر٥٤% قد اعربوا عن رضاهم عن دورهم داخل مجلس الشعب، فقد اختار ٦ر٢١% منهم درجة راضي جدا، ٣ر٣٣% راضي، بينما لم يقل أي نائب من المستقلين انه راضي جدا عن دوره، فيما قال بذلك ٣ر٢٧% من نواب المعارضة، وهي نسبة مرتفعة تفوق النسبة التي سجلت رضاها الكامل من بين نواب الحكومة، وتبدو هذه النتيجة اقرب الي المفاجأة، خاصة وان ٩ر٥٤% من نواب الحكومة اعربوا عن رضاهم عن دروهم داخل مجلس الشعب يليهم نواب المعارضة بنسبة ٥ر٤٥%، ويأتي في المرتبة الاخيرة النواب المستقلين بنسبة ٩ر٤٢% وهي بشكل عام نسب متقاربة، مع ملاحظة عدم وجود فروق دالة احصائيا بين المجموعات الثلاثة، حيث كانت قيمة ٢٨ر١٢.

حصاد ما سبق يميل نواب المعارضة الي منح ادوارهم درجات عالية من الرضا تفوق نواب الحكومة فيما يتعلق براضي جدا، وتفوق

النواب المستقلين – وتأتي بعد نواب الحكومة – فيما يختص بالرضا عن الدور بشكل عام، ومثل هذه النتيجة يمكن تفسيرها في ضوء اما قلة عدد نواب المعارضة وشعورهم بالرضا الكامل عن دورهم داخل مجلس الشعب مقارنة لعددهم المحدود، او وجود فرص حقيقية داخل مجلس الشعب تعظم من اسهماهم في اعمال المجلس، وفق قاعدة احترام الاغلبية لاراء الاقلية، مما يعطيهم مصوغات لتقدير ادوارهم بشكل ايجابي.

علي ان مثل هذا التفسير يظل ضعيفا بالنظر الي ان ٣ر٢٧% من نواب المعارضة غير راضين عن دورهم، وهي اعلي نسبة بين المجموعات الثلاث بالنسبة لدرجة غير راضي، كذلك فان التفسير السابق لا ينطبق علي النواب المستقلين رغم قلة عددهم داخل مجلس الشعب من جهة، ورغم ان الفرص المتاحة للمعارضة داخل مجلس الشعب لا تختلف كثيرا عن تلك المتاحة للمستقلين، لكن يمكن ملاحظة ان ٥٠% من المستقلين قد منحوا ادوارهم درجات وسط، اقرب الي الحياد، فقد قالوا بانهم راضين عن انفسهم الي حد ما، ومثل هذه التقييم يؤكد الاتجاه الوسطي غير المنحاز، وربما غير المحدد وتقييمات النواب المستقلين.

وتبقي ملاحظة اخيرة في درجات رضا النواب عن دورهم في مجلس الشعب تتعلق بان درجة غير راضي مطلقا كانت من نصيب ٩ر٣% من نواب الحكومة فقط، فلم تظهر ضمن تقييمات النواب المستقلين ونواب المعارضة.ورغم محدودية هذه النسبة الا انها تثير تساؤل خاصة بمدي فاعلية الهيئة البرلمانية للحزب الوطني في تطوير

اداء نواب الحكومة وتوزيع المهام والادوار عليهم، بحيث يشـــعر كـــل منهم باهمية دوره، وبالاضافة عن هذا الدور.

جدول رقم (١٦)

درجة رضا النواب عن دورهم داخل مجلس الشعب

مستويات المتغير	الحزب الوطنى	المستقلين	المعا رضه
	(٥١)	(١٤)	(١١)
١. راضي جداً	%٢١,٦	-	%٢٧,٣
٢. راضي.	%٣٣,٣	%٤٢,٩	%١٨,٢
٣. راضي إلى حد ما.	%٣٣,٣	%٥٠	%٢٧,٣
٤. غير راضي.	%٧,٨	%٧,١	%٢٧,٣
٥. غير راض مطلقاً	%٣,٩	-	-

- المجموع ٧٦، مربع كاي ٢٨ر١٢، درجـــة الحريـــة مســـتوي الدلالة ٠٥ر.

سادسا: اراء النواب تجاه العمل بالدستور الحالي:

يعالج هذا المحور من خلال خمسة اسئلة، قضية مدي مؤائمـــة الدستور الحالي لمسيرة التطور الديمقراطي، فقد طرح البعض من فـترة فكرة البعض الاخر الي حد الدعوة لوضع دستور جديد، من هنا جـــاء اهتمامنا بمعرفة اراء نواب مجلس الشعب تجاه مثل هذه الافكار.. ومـــا اذا كان هناك اتجاه باستمرار الدستور الحالي كما هو دون أي تعديل..

ومن قراءة جدول رقم ١٧ يتضح عدم وجود فروق احصائية بين المجموعات الثلاث حيث كانت قيمة مربع كاي ٥٥ر٩، اذ تقاربت مواقف المجموعات الثلاث فيما يتعلق بالموافقة او عدم الموافقة علي تعديل الدستور، وان اتجهت الاغلبية للموافقة علي التعديل، لكن تجدر الاشارة الي ان نسبة المؤيدين لتعديل الدستور من نواب الحزب الوطني كانت ١ر٦٦% وهي النسبة الاعلي بين المجموعات الثلاث، حيث وافق جدا ٨٥ر٢٠% علي التعديل، يختار أي منهم الموافقة جدا علي تعديل الدستور، وايد ٣ر٦٤% درجة الموافقة علي تعديل الدستور، اما نواب المعارضة فقد اختار ٢ر١٨% منهم درجة اوافق جدا علي تعديل الدستور، واختار ٥ر٤٥% درجة اوافق علي التعديل، أي ان نسبة المؤيدين بين نواب المعارضة كانت ٧ر٣٦% وهي بذلك تأتي في المرتبة الثانية نواب الحزب الوطني.

ومع اتجاه اغلبية النواب لتأييد فكرة التعديل كان من الطبيعي توجيه سؤال عن الاسباب التي يراها البعض جديرة بتعديل الدستور، وقد جاءت الاجابات علي النحو المبين في جدول رقم (١٨) الذي يكشف عن تقارب في اختيارات نواب المجموعات الثلاث لعدد من الاسباب يتصدرها الفصل القضائي الكامل من الطعون الانتخابية، ويبدو ان اهتمام النواب بهذا السبب يرجع الي علاقته بالمصلحة المباشرة لنواب، وما يقابله من مشكلات خاصة بالفصل في الطعون الانتخابية، وجاء عدم جواز الجمع بين عضوية المجلس والعمل في الحكومة والقطاع الخاص في المرتبة الثانية، وفي المرتبة الثالثة الغاء نسبة العمال والفلاحين، والملاحظ ان الاسباب الثلاث الرئيسية التي

ذكرها النواب دارت حول امور وصلاحيات مرتبطة بصورة مباشرة بمجلس الشعب.

اما السبب الرابع لقبول الدعوة لتعديل الدستور فقد كان مواكبة الاصلاح الاقتصادي، يليه في المرتبة الخامسة تعديل نظام الحكم الرئاسي الي برلماني، وبصنعه عامة يمكن القول ان هناك تقاربا ملحوظا في الاسباب التي قدمها النواب من المجموعات الثلاث تجاه مسألة تعديل الدستور الحالي.

واذا كانت اغلبية النواب توافق علي تعديل الدستور ولديها اسباب او مبررات لذلك، فقد سعت الدراسة لاستطلاع اراء النواب ازاء فكرة مطروحة ايضا وتدعو الي اصدار دستور جديد، وقد جاءت اراء النواب لتعكس اختلافات عميقة حيث كان قيمة مربع كاي ٥٥ر٩، وهو دال احصائيا مما يشير الي وجود فروق احصائية بين نواب المجموعات الثلاثة، حيث يبين جدول رقم (١٧) ان اغلبية النواب المستقلين يعارضون الفكرة وبنسبة ٣ر٦٤%، وكان ٤ر٢١% من النواب المستقلين قد اختاروا اشد درجات الرفض للفكرة، ويلي النواب المستقلين في معارضة اصدار دستور جديد نواب الحزب الوطني بنسبة ٩ر٥٢%، وقد اختار ٨ر٧% فقط ن نواب الحكومة درجة لا اوافق مطلقا علي اصدار دستور جديد.

اما نواب المعارضة فقد كان لهم اراء مغايرة حيث وافق ٤ر٣٦% علي اصدار دستور جديد مقابل ٣ر٢٧%،بينما وافق ٤ر٣٦% الي حد ما، وهي الدرجة الوسطي علي متصل تأييد – معاضرة الدستور الجديد. وعموما يمكن القول ان اغلبية نواب

المعارضة قد اتجهوا الي الموافقة علي الدعوة لاصدار دستور جديد، دون أن يتجه يا منهم الي اختيار الموافقة جدا او الرفض المطلق، وهو ما يعكس قدر اكبر من العقلانية والاعتدال، والبعد عن التطرف سواء في الموافقة بشدة او المعارضة بشدة لاصدار دستور جديد.

ولكن ما هي الاسباب التي استند اليها النواب في اتخاذ موقف المعارضة او التأييد لفكرة اصدار دستور جديد؟ السبب الاول كما يوضحه جدول رقم ٢٠ هو مواكبة التطورات السياسية والاقتصادية في المجتمع، وقد حصل هذا السبب علي اعلي التكرارات بين اجابات المشاركين الذين يؤيدون اصدار دستور جديد، حيث ذهبوا الي ان هناك فجوة بين الواقع المتغير والنص الدستور من الواجب القضاء عليها من خلال اعادة النظر في الدستور.

وجاء ضمان الاستقرار كسبب ثاني، ومثل هذا السبب يصعب تحديد موقف ووجهة نظر القائلين به علي وجه التحديد، حيث ثبت انه يستخدم بطريقة مزدوجة، فبعض النواب يعارضون اصدار دستور جديد من اجل الحفاظ علي الدستور، والبعض الاخير قد يري ان تأييد اصدار دستور جديد هو ضرورة من اجل الحفاظ علي الدستور، لان عدم وفاء الدستور الحالي ببعض احتياجات المجتمع والتطورات التي تجري فيه كفيل بخلق ظواهر تهدد الاستقرار.

اما السبب الثالث فهو ان التعديل الجزئي للدستور يكفي وبالتالي فانه لا توجد حاجة ماسه لاصدار دستور جديد، أي ان هذا السبب كان من نصيب المعارضين لاصدار دستور جديد، كذلك الحال بالنسبة لسبب الرابع والذي تلخص في ان الدستور الحالي كافي والعبره

بالتطبيق. ثم جاء السبب الخامس والاخير علي لسان المؤيدين لاصدار دستور جديد حيث قالوا بان اقرار نظام المجلسين في السلطة التشريعية يتطلب اصدار لدستور جديد.

ويمكن القول ان الاسباب التي قدمها المؤيدون لاصدار دستور جديد حصلت علي تكرارات تفوق تلك التي قدمها المعارضين حيث حصلت اسباب المؤيدين علي ٢٠ تكرارا مقابل ١٤ تكرارا للمعارضين، وذلك بعد استبعاد التكرارات التي حصل عليها سبب ضمان الاستقرار نظرا لصعوبة تحديد موقف القائلين به فبعضهم يؤيد الدستور الجديد لضمان الاستقرار، وبعضهم يعارض ذلك للسبب نفسه. لكن تجدر الاشارة الي قلة اعداد النواب الذين شاركوا في الاجابة علي هذا السؤال، فلم تتجاوز نسبتهم ٢٠% من اجمالي عدد العينة، وقد يرجع ذلك الي ان السؤال من الاسئلة ذات الاجابات المفتوحة التي يطلب من النواب كتابه ما يرونه من اسباب دون طرح بدائل محدودة للاجابة، ويبدو ان اغلب النواب لم يفضلوا الاسئلة المفتوحة ربما لضيق الوقت امامهم وانشغالهم بتأديه الادوار المختلفة المنوطة بهم.

واذا كان المؤيدون والمعارضون قد قدموا ما ليدهم من اسباب لاصدار دستور جديد، فقد طرحنا سؤالا افتراضيا علي المؤيدين لاصدار دستور جديد حول الطريقة الامثل لانجاز هذه المهمة، وقد جاءت اجابات النواب – بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية – متقاربة الي حد كبير، ولم تظهر فروق ذات دلالة احصائية بين نواب المجموعات الثلاثية، ويبين جدول (٢١) ان اصدار دستور جديد من خلال مجلس الشعب قد جاء في المرتبةالاولي، يليه بفارق كبير عن طريق جمعية تأسيسية، وجاء اجراء استفتاء عام في المرتبة الثالثة، ولم

يقل بذلك سوي ٥ نواب من الحزب فقط وبنسبة ٢ر١٠% بينما لم قل بهذا الاسلوب ايا من النواب المستقلين او نواب المعارضة، رغم ان الاسلوب الذي اعتمد عدة مرات لتعديل بعض مواد الدستور الحالي.

ولعل اتجاه الغالبية العظمي من نواب الحكومة والمستقلين والمعارضة الي اختيار مجلس الشعب كآلية لاصدار دستور جديد وتفضيله عن غيره من الاساليب تشير الي وجود تحيز لدي النواب لصالح مجلس الشعب، وتوسيع سلطاته بحيث يصبح الجهة المختصه بوضع دستور جديد، وربما يرجع هذا التحيز الي امل بعض النواب في المشاركة في هذه العملية بحكم عضويتهم في مجلس الشعب، او علي الاقل بحكم قدرتهم المتوقعة علي الفوز في انتخابات مجلس الشعب القادمة، الامر الذي يؤمن اشتراكهم في وضع الدستور الجديد.

جدول رقم (١٦)

اراء النواب في الدعوة المطروحة لتعديل الدستور الحالي

مستوى المتغير	الحزب الوطني	المستقلين	المعا رضه
	(٥٣)	(١٤)	(١١)
١. أوافق جدا.	%٢٠,٨	–	%١٨,٢
٢. أوافق	%٤٥,٣	%٦٤,٣	%٤٥,٥
٣. لا راي لي.	%٥,٧	–	%٩,١
٤. لاأوافق .	%٢٦,٤	%٢٨,٦	%١٨,٢
٥. لا أوافق مطلقا.	%١,٩	%٧,١	%٩,١

• المجموع ٧٨، مربع كاي ٥٥ر٩، درجة الحرية ٨ مستوي الدلالة ٠٥ر.

جدول رقم (١٨)

اسباب الدعوة لتعديل الدستور الحالي

السبب	حكومة	مستقلون	معارضة	المجموع
١- الفصل لقضائي الكامل في الطعون الانتخابية	٢١	١٠	٦	٣٧
٢- عدم جواز الجمع بين عضوية المجلس التشريعي والعمل على الحكومة والقطاع العام	٢١	٨	٤	٣٣
٣- الغاء نسبة العمال والفلاحين	٢٢	٥	٥	٣٢
٤- التعديل ضرورة لمواكبة الاصلاح الاقتصادي	٢٠	٦	١	٢٧
٥- تعديل نظام الحكم من رئاسي الى برلماني	١٥	٥	٣	٢٣
٦- منح سلطات الرقابة المالية لمجلس الشعب علي الموازنة	٦	٣	٢	٢٢
٧- الغاء مجلس الشوري	٧	١	٢	١٠
٨- اعطاء مجلس الشعب صلاحيات تشريعية	٦	١	٢	٩
٩- الحد من رئاسة الدولة	٤	١	٤	٩
١٠-الحد من سلطات رئيس الدولة في الدستور والمقننة في المواد ٧٤/ ١٠٨	٢	-	٥	٧
المجموع	١٢٤	٤٠	٣٤	١٩٣

* مجموع التكرارات يزيد عن عدد مفردات العينة نتيجة السماح لكل مبحوث.

جدول رقم (١٩)

اراء النواب في الدعوة لاصدار دستور جديد

مستوى المتغير	الحزب الوطني	المستقلين	المعا رضه
	(٥٣)	(١٤)	(١١)
١. أوافق جدا.	%١٣,٧	–	–
٢. أوافق .	%١٩,٦	%٧,١	%٣٦,٤
٣. أوافق إلى حد ما.	%١٣,٧	%٢٨,٦	%٣٦,٤
٤. لا أوافق.	%٤٥,١	%٤٢,٩	%٢٧,٣
٥. لا أوافق مطلقا.	%٧,٨	%٢١,٤	–

• المجموع ٧٦، مربع كاي ٦ر١٥، درجة الحريـــة ٨، مســتوي الدلالة ٠٥ر.

جدول رقم (٢٠)

اسباب رفض او تأييد الدعوة لاصدار دستور جديد

الاسباب	الحزب الوطني	المستقلون	المعارضة	المجموع
١- التعديل الجزئي للدستور يكفي	٥	-	٣	٨
٢- لضمان الاستقرار	٦	٣	٢	١١
٣- لمواكبة التطورات السياسية والاقتصادية في المجتمع	٧	٣	٤	١٤
٤- الدستور كافي والعبرة بالتطبيق	٣	١	٢	٦
٥- لاقرار نظام المحاسبين في السلطة التشريعية	١	١	١	٣
٦- اخري تذكر	١	-	-	١
	٢٣	٨٧	١٢	٤٣

• يزيد عدد التكرارات عن مجموع المشاركين في الاجابة عن هذا السؤال نتيجة السماح لكل منهم بتحديد اكثر من سبب.

جدول رقم (٢١)

راي النواب في اسلوب وضع دستور جديد

مستويات المتغير	الحزب الوطنى	المستقلين	المعا رضه
	(٤٩)	(١٣)	(٩)
١. عن طريق مجلس الشعب الحالى.	%٨١,٦	%٩٢,٣	%٧٧,٨
٢. عن طريق جمعية تأسيسية.	%٨,٢	%٧.٧	
٣. عن طريق استفتاء عام	%١٠,٢	-	

• المجموع ٧١، مربع كاي ٥ر١٣، درجة الحرية ٨، مستوي الدلالة ٠٥ر

سابعا: اراء النواب في التجربة الحزبية:

في بداية استطلاع راي النواب ازاء قضايا ومشكلات هذا المحور، طرح سؤال ذا طابع تقييمي لتجربة التعددية الحزبية في مصر، منذ بدايتها عام ١٩٧٦ وحتي وقت اجراء الاستطلاع، جاءت اجابات النواب متقاربة الي حد كبير، وكانت حتي ان الفروق بين المجموعات الثلاث غير دالة احصائيا.

ومن قراءة جدول (٢٢) يتضح ان تقييم التجربة الحزبية بايجابية الي حد ما قد جاء في المرتبة الحزبية بايجابية الي حد ما قد جاء في المرتبة الاولي حيث قال بذلك ١ر٤٩% من نواب الحكومة، ٩ر٤٢% من النواب المستقلين، ٥ر٤٥% من نواب المعارضة، وجاء

من النواب المستقلين، ٥ر٤٥% من نواب المعارضة، وجاء تقييم ايجابية في المرتبة الثانية بنسبة ١ر٣٢% من نواب الحكومة، ٩ر٤٢% من النواب المستقلين، ٤ر٣٦% من نواب المعارضة، ثم جاء تقييم سلبية في المرتبة الثالثة بفارق كبير بنسبة ٣ر١١% من نواب الحكومة، ٣ر١٤% من النواب المستقلين، ١ر٩% من نواب المعارضة، في المقابل انفرد ١ر٩% من نواب المعارضة باختيار تقييم سلبي جدا، وهو ما يعني في التحليل الاخير ضآلة التقييمات المتطرفة في الاتجاه الايجابي او السلبي، خاصة وان النسبة الاكبر من النواب اختارت درجة ايجابية الي حد ما، وهي درجة من التقييم اقرب الي الحياد او التوقف عن اصدار حكم اذ يقع خيار ايجابية الي حد ما في نقطة وسط علي متصل من خمس درجات، وبالتالي فان الامر المثير للدهشة ان يتوقف اكثر من ٤٢% من مفردات عينة النواب عن اصدار تقييم لتجربة التعددية الحزبية، فاذا ما استبعدنا نسب النواب الذين بايجابية الي حد ما، تصبح يمكن القول ان تقييمات النواب للتجربة الحزبية كانت ايجابية بنسب ١ر٣٢% للحزب الوطني، ٩ر٤٢% للمستقلين، ٤ر٣٦% للمعارضة مقابل تقييمات سلبية بنسبة ٣ر١١ لنواب الحزب الوطني، ٣ر١٤% للمستقلين، ١ر٩% للمعارضة.

واذا كان السؤال قد اتسم بالتعميم ومحاولة التوصل الي تقييم عام التجربة الحزبية، فقد طرحت استمارة الاستطلاع مجموعة من الاسئلة التفصيلية لوقوف علي راي النواب تجاه اهم عناصر ومكونات التجربة الحزبية، من هنا كان السؤال عن مدي تحقيق الاحزاب للاهداف التي نشأت من اجل تحقيقها؟ واجاب علي هذا السؤال كل افراد العينة، وعكست اجاباتهم قدر من التشابة، وكانت الفروق بين

المجموعات الثلاث غير دالة احصائية، ويوضح جـــدول (٢٣) قيمـــة مربع كاي، وكذلك اتجاه اغلبية النواب داخل كل مجموعة للقـــول بـــان الاحزاب حققت اهدافها الي حد ما، وهو نفس الاتجاه الوســـطي الـــذي اشرنا اليه من قبل عن تحليل تقييم النواب لمسار التجربة الحزبية منـــذ نشأتها، لقد قال ٧ر٢٧% من نواب المعارضـــة ان الاحـــزاب حققـــت اهدافها الي حد ما، بينما قال بذلك ٤ر٦٠% من نواب الحكومـــة، ٥٠% من النواب المستقلين.

لكن قراءة نسب النواب الذين اجابوا سلبا علـــي هـــذا الســـؤال تكشف عن وجود نسبة معتبره من النواب الذين يرون ان الاحزاب لـــم تحقق اهدافها، فبلغت نسبة النواب المستقلين ٩ر٤٢%، يليـــهم بفـــارق كبير نواب المعارضة ٣ر٢٧%ن فنواب الحـــزب الوطنـــي ٦ر٢٢%، ومن الطبيعي ان يكون المستقلون بحكم هويتهم السياســـية علـــي راس الذين يرون ان الاحزاب لم تحقق اهدافها، يثير تساؤلات جديرة بالتـــأمل هو امتناع نواب المعارضة جميعا عن القول بان الاحزاب بما في ذلـــك الاحزاب التي ينتمون اليها بطبيعة الحال قد حققت اهدافها وبتالي يتجه اغلبهم الي القول بانها حققت اهدافها الي حد ما.

هكذا لم يحسم اغلب النواب في المجموعات الثـــلاث مواقفـــهم حول مدي تحقيق الاحزاب للاهداف التي نشأت من اجل تحقيقـــها بـــل يمكن القول بان استبعاد اصحاب الموقف الوسطي غير المحدد، والذيـــن يمثلون اغلبية النواب، يعني ان النسبة الاكـــبر مـــن نـــواب الحكومـــة والمستقلين والمعارضة يرون ان الاحزاب لم تحقـــق الاهـــداف التـــي نشأت من اجلها وبنسب ٦ر٢٢%، ٩ر٤٢%، ٣ر٢٧% علي التوالـــي مقابل نسب تأييد ١٧% لنواب الحكومة، ١ر٧% للمستقلين. لم تحقـــق

اهدافها، ومثل هذا الموقف يعكس وجود مشكلات وعقبات تواجه التجربة الحزبية، حيث اتجهت اغلبية كبيرة من النواب الي القول بوجود مشكلات تواجه الاحزاب وبنسبة ٨ر ٨١% من نواب المعارضة، ٦ر٧٨% من النواب المستقلين، ٥ر٧٤% من نواب الحكومة، وهي نسب متقاربة، ويوضح جدول (٢٤) تقارب نسب المجموعات الثلاث ازاء الموقف من وجود مشكلات تواجه الاحزاب ام لا، ويشير التحليل الاحصائي الي هذا التقارب، فلم تظهر فروق ذات دلالة احصائيا بين المجموعات الثلاث.

وبسؤال النواب عن اهم المشكلات التي تواجه الاحزاب، افاد ٥٦ نائبا بانها ضعف مشاركة المواطنين كسبب اول، يليه بفارق كبير الصراع داخل الاحزاب علي القيادة، وجاء ضعف التمويل كسبب ثالث، اما السبب الراجع ضمن اهم المشكلات التي تواجه الاحزاب فكان هيمنة القيادات وغياب الديمقراطية الداخلية، والسبب الرابع قانون الاحزاب، والخامس ضعف الهياكل التنظيمية للاحزاب، فالاطار القانوني والسياسي الذي يحدد نشاط الاحزاب، واخيرا ضعف الصحافة الحزبية.

وبنظرة عامة لجدول (٢٥) الذي يبين راي النواب في اهم المشكلات التي تواجه الاحزاب يتضح انها في الاغلب مشكلات داخلية، فقد حصلت مشكلة الصراع الحزبي علي القيادة علي ٣٥ تكرارا، ومشكلة هيمنة القيادات وغياب الديمقراطية الداخلية علي ٢٦ تكرارا، ومشكلة ضعف الهياكل التنظيمية للاحزاب، فاذا ما اعتبرنا المشكلات الاربع ذات طابع داخلي فانها تكون قد حصلت علي اعلي التكرارات (١٠٩) تكرارا، ولا شك ان المشكلات الثلاث يتحمل

مسئوليتها بصورة مباشرة قادة واعضاء الاحزاب، مما يعني ان نـــواب مجلس الشعب يرون ان نواب مجلس الشعب يرون ان المشكلات الاهم التي تواجه الاحزاب هي مشكلات داخلية، سواء كانت هذه المشـــكلات خاصة بالاحزاب التي ينتمي اليها النواب او بالاحزاب عموما.

ان النتيجة السابقة تعكس ادراك نـــواب البرلمـــان لحقيقـــة ان المشكلات والقيود التي تحيط، او ما يمكن وصفة بـــالعوامل الخارجيـــة هي ذات اهمية محدودية مقارنة بالعوامل الداخلية التي تقع مســـئوليتها علي الاحزاب نفسها قيادة واعضاء، بما فـــي ذلـــك نـــواب الحكومـــة والمعارضة.

ورغم هذه النتيجة الا ان ١٠٠% من النـــواب المســـتقلين قـــد وافقوا علي الغاء القيود والضوابط المفروضة علي نشأة الاحزاب، كمـــا وافق ٨٨% من نواب الحكومة، ٨١% من نـــواب المعارضـــة. أي ان نواب البرلمان علي اختلاف انتماءاتهم الحزبيـــة مـــع حريـــة تشـــكيل الاحزاب، او علي الاقل ضد القيود والضوابط الحالية من ناحية المبـــدأ، ويوضح جدول (٢٦) ان نسب المؤيدين والمعـــارضين وكذلـــك عـــدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين المجموعات الثلاث، ممـــا يشـــير الي تقارب في مواقفهم، مع ملاحظة ان نواب المعارضة كانوا الســـبة الاكبر بين الرافضين لالغاء قيود وضوابـــط نشـــأة الاحـــزاب، بيـــن المجموعات الثلاث، حيث رفض ٢ر١٨% من نواب المعارضة، مقـــابل ٨ر١١% من نواب الحكومة.

ولكن ما هي الاسباب التي يراها النواب المؤيدين لالغاء القيـــود والضوابط علي نشأة الاحزاب؟

قدم النواب مجموعة من الاسباب والمبررات كان في مقدمتها دعم الممارسة الحزبية يليه في المرتبة الثانية تنمية المشاركة السياسية للمواطنين، ثم جاء بفارق كبير تعميق الممارسة الديمقراطية في المرتبة الثالثة، ويوضح جدول رقم (٢٧) توزيع التكرارات علي الاسباب المختلفة التي قدمها النواب، وقد جاء القضاء علي سلبيات الاداء الحزبي، في المرتبة الرابعة، يليه في المرتبة الخامسة او مبرر حق كل القوي السياسية في الحصول علي فرصة للتعبير عن نفسها.

والنظرة الفاحصة لمجموعة الاسباب التي قال بها النواب يجد انها تركزت علي الممارسة الحزبية سواء من خلال تطويرها ودعمها او علاج سلبياتها، فضلا عن تنمية المشاركة السياسية للمواطنين، من هنا يمكن القول بان النواب الذين لشاركوا في الاجابة علي هذا قدموا اجابات تتسق – الي حد ما – مع علي السؤال قبل السابق الخاص باهم المشكلات التي تواجه الاحزاب، حيث ركزت الاجابات علي عوامل ومشكلات داخلية، ثم في اجابتهم علي اسباب الغاء القيود علي نشأة الاحزاب جاءت الاجابات لتركز ايضا علي علاج مشكلات حزبية.

من جانب اخر ارتبطت الاسباب التي قدمها النواب لالغاء القيود علي تأسيس الاحزاب بجوانب عملية، خاصة بالممارسة الحزبية خاصة، والديمقراطية عامة، ولم يمنح النواب اهمية كبيرة الحقوقي او القانون، والذي جاء في المرتبة الخامسة.

خلاصة القول ان الاسباب التي قدمها النواب غلب عليها الجانب العملي، وارتبطت بالواقع الحي دون اهتمام كبير بقضايا نظرية حقوقية اوقانونية.

واذا كان اغلبية النواب من افراد المجموعات الثلاث قد ايدت الغاء القيود المفروضة علي انشاء الاحزاب، فاننا قد طرحنا اسئلة افتراضية - وان كان اكثر تفصيلات - بشأن تطبيق مبدا الغاء القيود والضوابط المفروضة علي انشاء الاحزاب، وكان السؤال الاول حول السماح لجماعة الاخوان بها بتأسيس حزب يعبر عنها، وقد جاءت الاجابات التي يوضحها جدول رقم (٢٨) لتعكس خلافات عميقة حول قيام حزب للاخوان وكان مربع كاي = ٣ر١٧، وهو دال احصائيا مما يشير الي وجود فروق احصائية بين نواب الحزب الوطني، والنواب المستقلين، ونواب بحزب ١ر٤٩% من نواب الحكومة، ١ر٥٧% من النواب المستقلين، بينما لم يؤيد ذلك ايا من نواب المعارضة، في المقابل لم يوافق ٧ر٧٢% من نواب المعارضة السماح للاخوان المسلمين بحزب سياسي، ٨ر٣٥% من نواب الحكومة، ٣ر١٤% من النواب المستقلين.

علي ان تعارض واختلاف اراء النواب حول السماح بظهور حزب للاخوان يجب الا يخفي حقيقة ان اغلبية النواب المستقلين ١ر٥٧% ايدوا ذلك، كما ان ١ر٤٩% من نواب الحكومة وافقوا علي سماح للاخوان المسلمين بحزب.

ومثل هذه النتيجة تشير الي تماسك واتساق اراء اغلبية النواب بالنسبة لتأييد الغاء القيود والضوابط المفروضة علي تأسيس الاحزاب، فالنواب الذين يطالبون بهذا الالغاء، من المنطقي ان يوافقوا علي السماح لحزب للاخوان والمسلمين.

لكن لعل السؤال الذي يطح نفسه هنا ما هي اسباب الموافقة او عدم الموافقة علي السماح للاخوان بقيام حزب يعبر عنها؟

لم يجب علي هذا السؤال سوي ٢٠ نائبا فقط توزعت ارائهم بين التأييد والرفض لكن كل منهم قدم اكثر من سبب للبرعنه علي صحة موقفه سواء كان مؤيدا او معارضا، ويوضح جدول ٢٩ الاسباب التي قدمها النواب، والتي تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا.

وبالنسبة للمؤيدين فقد كان السبب الاول الذي قدموه هو ضمان الاستقرار، يليه في المرتبة الثانية من حيث عدد التكرارات شرط الا يكون حزب سياسي، وهو ليس سببا بقدر ما هو شرط او تحفظ للموافقة علي قيام حزب لجماعة الاخوان، وجاء في المرتبة الثالثة كل سببين هما تحقيق التوازن في الحياة السياسية، وليكون بديل عن العمل السري، وقد حصل كل منهما علي عدد متساو من التكرارات.

اما المعارضين فقد قدموا عدد من الاسباب اكبر من التي قدمها المؤيدون، وجاء تهديد الوحدة الوطنية من حيث عدد التكرارات كل من رفض قيا حزب علي اساس ديني، وتهديد الوحدة الوطنية، وجاء سبب لا دين في السياسة ولا سياسية في الدين في المرتبة الثالثة والاخيرة.

واللافت للانتباه ان ضمان الاستقرار قد طرح بطريقة مزدوجة، فقد استخدمه المؤيدون لتبرير او البرهنه علي سلامه موقفهم، بينما استخدمه المعارضون ايضا لنفس الفرض، فقيام احزاب دينية يهدد الاستقرار وبغض النظر عن طريقة تكييف كل فريق لبرهانه او تبريره، فمن الملاحظ ان الاعتبارات العملية والحسابات السياسية هي التي سيطرت علي مضمون الاسباب المقدمة من النواب المعارضين

والمؤيدين علي حد سواء، مع ملاحظة ان نواب الحكومة المؤيدين انفردوا بتقديم سبب تحقيق التوازن في الحياة السياسية، كما انفرد نواب المعارضة المؤيدين بالموافقة المشروطة علي قيام حزب للاخوان شرط الا يكون ذا طابع ديني، كذلك انفرد نواب الحزب الوطني المؤيدين بطرح سبب حتي لا يكون بديل للعمل السري، الامر الذي يعني ضمنيا التسليم او علي الاقل اتهام الاخوان المسلمين بالعمل السري.

وبصفة عامة فان ضمان الاستقرار وانهاء العمل الحزبي السري للاخوان والحفاظ علي الوحدة الوطنية كان بمثابة الموجه للاراء والاسباب التي طرحها اغلب النواب المؤيدين او المعارضين، وهي اراء يغلب عليها الطابع العملي والاعتبارات السياسية.

واذا كانت الاجابات السابقة تمثل اراء ومواقف النواب ازاء الاخوان المسلمين، فان هناك قوة اخري محجوبة عن الشريعة هي الشيوعيون، من هنا فقد طرح سؤال حول راي النواب في السماح بقيام حزب شيوعي، وكانت الاجابات اكثر تقاربا بين المجموعات الثلاث مقارنة بارائهم تجاه السماح للاخوان المسلمين، ويوضح جدول رقم (٣٠) ان الفروق بين نواب الحكومة والمستقلين والمعارضة غير دالة احصائيا، مما يشير الي تقارب اراء المجموعات الثلاث.

وافق ٥٠% من النواب المستقلين علي السماح بقيام حزب شيوع، بينما وافق ٣ر٢٧% من نواب المعارضة، ٢٢% من نواب الحزب الوطني، في المقابل لم يوافق ٥ر٤٥% من نواب المعارضة، ٢ر٤٧% من نواب الحزب الوطني، ٦ر٢٨% من النواب المستقلين، أي ان الاغلبية الواضحة في المعارضة جاءت من بين نواب

المعارضة بنسبة ٥ر٥٤%، بينما تراوحت بقية نسب المعارضة والتأييد بين ٥٠% الي ٣ر١١%، وبرز نوع من الاستقطاب الحاد بين المؤيدين والمعارضين، وان مالت الكفة لصالح المعارضين من بين نواب الحزب الوطني واحزاب المعارضة. ولا شك ان هذه النتيجة تعني ان النواب اكثر قبولا بفكرة السماح لقيام حزب للاخوان المسلمين مقارنة بالسماح بحزب شيوعي.

ولعل الاسباب التي قدمها المؤيدون والمعارضون لقيام حزب شيوعي تكشف عن اسباب عدم حماس النواب لقيام حزب شيوعي. ويبين جدول رقم (٣١) الاسباب التي قدمها المؤيدون واولها من حيث الترتيب لان الشيوعين قوة سياسية لها الحق في التعبير عن نفسها، يليه في الترتيب سبب الحفاظ علي الاستقرار، وفي المرتبة الثالثة سبب ضمان ان تكون كل القوي السياسية في العلن، واخيرا سبب او بالاخري شرط ان يعدل الحزب الشيوعي من برنامجه ويؤكد تمسكه بالديمقراطية.

اما المعارضون فقد قدموا مجموعة من الاسباب، اولها سبب او برهان انتهاء الشيوعية في العالم، يليه في المرتبة الثانية ان قيام حزب شيوعي يهدد الاستقرار، وفي المرتبة الثالثة اننا مسلمون، ويعتمد هذا السبب علي الدين في معارضة قيام حزب شيوعي، وهو ما يعني ضمنيا التسليم بان اشليوعية نقيض للدين الاسلامي وبالتالي فان الاسلام لا يسمح بقيام حزب شيوعي.

وعلاوة علي فكرة او سبب معارضة الشيوعية للدين، استند المعارضون الي انتهاء الشيوعية في العالم كمصوغ لحرمان الشيوعيين

من شرعية الوجود السياسي في الواقع المصري. كما استند المعارضون الي فكرة ان الحزب الشيوعي يهدد الاستقرار.

والثابت ان المؤيدين والمعارضين لقيام حزب شيوعي قد استخدموا بشكل مزدوج سبب او برهان الاستقرار، فالمعارضون اتجهوا الي الربط بين قيام حزب شيوعي وتهديد الاستقرار، بينما اتجه المؤيدون الي فكرة ان قيام حزب شيوعي يدعم من الاستقرار من زاوية ادخال كل القوي السياسية داخل مؤسسات النظام السياسي وضمان عدم الخروج عن قواعده.

ويمكن القول ان مجمل الاسباب والبراهين التي قدمها النواب المؤيدون والمعارضون تتشابه الي حد كبير مع الاسباب والبراهين التي قدمها النواب في تعاطيهم مع فكرة السماح بحزب سياسي للاخوان المسلمين، وتدور نقاط التشابه حول الاستخدام المزدوج للامن القومي، والحق في الوجود السياسي، وانهاء العمل العلني، فضلا عن غلبه الطابع العملي والاعتبارات السياسية وهي السمة التي تعكسها اراء وتقييمات النواب تجاه عدد من اسئلة الاستطلاع. ويلاحظ ان هذه السمة قد برزت علي حساب اعتبارات واولويات الايديولوجية او النهج الحقوقي والقانوني في النظر الي قضايا العمل السياسي والحزبي واداء مجلس الشعب.

وفي ختام محور راي النواب في التجربة الحزبية طرح سؤال عام حول النظام الحزبي الامثل للمجتمع المصري، ويتضمن هذا السؤال نوعا من التقييم غير المباشر للتجربة الحزبية المصرية والتي سبق توجيه سؤال مباشر حولها، وقد عبرت اجابات النواب من

المجموعات الثلاث عن اختلافات عميقة حيث كانت قيمة مربع كاي ٢٥، والفروق بين المجموعات دالة احصائيا، مما يكشف عن خلافات احصائية بين المجموعات الثلاث.

وتقدم قراءة وتحليل جدول (٣٢) صورة واضحة عن خلافات وانقسامات النواب حول تقييم النظام الحزبي القائم، وملامح النظام الامثل او النظام البديل، فلم تتبلور اغلبية واضحة بين نواب الحزب الوطني ونواب المعارضة، بل حدث نوع من الانقسام داخل كل مجموعة، فقد ايد ٣ر٤٢% من نواب الحزب الوطني وجود ثلاث او اربع احزاب كبيرة علي غرار النموذج الحزبي الفرنسي، في المقابل ايد ٤ر٤٠% من نواب الحزب الوطني النظام الحزبي المصري القائم، واختار ٥ر١١% منهم نظام الحزبين الكبيرين علي غرار النموذج الامريكي، وفضل ٨ر٥% النظام الحزبي القائم بعد تعديله.

اما نواب المعارضة فقد ايد ٣ر٢٧% منهم نظام الحزبين الكبيرين، ٢ر١٨% النظام الحزبي القائم، ٢ر١٨% النموذج الفرنسي، واختار ١ر٩% نظام الحزب الواحد، وهو الاختيار الذي لم يقل به ايا من نواب الحكومة او المستقلين.

وتنفرد مجموعة نواب المعارضة بوجود اغلبية كبيرة مقابل اقلية محدودة في تقييم النظام الحزبي القائم والبحث عن بدائل لنظام امثل للمجتمع المصري، حيث وقع اختيار ٤ر٧١% من النواب المستقلين علي والنموذج الفرنسي، مقابل ٤ر٢١% لنظام الحزبين الكبيرين، ١ر٧% للنظام الحزبي القائم.

هكذا حسمت مجموعة نواب المعارضة اختياراتها وتبلورت داخلها اغلبية كبيرة اتجاه النموذج الفرنسي، فيما لم تتبلور داخل مجموعة نواب الحكومة والمعارضة اغلبية واضحة، بل توزعت المواقف وظهرت انقسامات عميقة.

وبمقارنة اراء النواب السابقة مع ارائهم تجاه السؤال الاول في هذا المحور، والخاص بتقييم التجربة الحزبية س ١٦ يتبين لنا تغير مواقف نواب المجموعات الثلاث، مع عمق الانقسامات داخل كل مجموعة، فالموقف الوسطي، وغير الحاسم الذي اتخذته نسبة كبيرة من نواب المجموعات الثلاث بالقول ايجابية الي حد ما في تقييم التجربة الحزبية المصرية، هذا الموقف عكس قدر من الاضطراب وعدم الاتفاق برزت ملامحه عند اجابة السؤال الخاص بالنظام الحزبي الامثل. لكن يلاحظ ان موقف مجموعة النواب المستقلين قد تغير، باتجاه مزيد من الوضوح والتبلور حيث اختارت اغلبية مزيد من الوضوح والتبلور حيث احتارت اغلبية كبيرة ٤ر٧١% نظام الحزبين الكبيرين، مما يعني ضمنا عدم الرضا علي النظام الحزبي المصري القائم، والتطلع الي نظام بديل، بغض النظر عن سلامة هذا النظام، او ملائمته للواقع المصري.

كذلك فان نواب الحزب الوطني قد تخلوا عن وسطيتهم وربما حذرهم عند تقييم التجربة الحزبية (س١٦)، فقد ايد ٤ر٤٠% منهم النظام الحزبي القائم في اجابة س ٢٦، بينما منح ٥ر٧% من نواب الحزب الوطني درجة ايجابية جدا، ١ر٣٢% ايجابية عند تقييم التجربة الحزبية (س١٦)، أي ان حوالي ٦ر٣٩% من نواب الحكومة يؤيدون التجربة الحزبية ويقولون بايجابياتها، وهي نسبة قريبة جدا من

٤ر٤٠% التي تؤيد النظام الحزبي القائم في اجابة س ٢٦، وبالتالي يمكن افتراض وجود كتلة ثابتة من نواب الحكومة تقدر بحوالي ٤٠% تؤيد النظام الحزبي القائم، وقد تمسك افراد هذه الكتلة بآرائهم ومواقفهم عند الاجابة علي السؤالين ١٦، ٢٦، لكن بقية نواب الحكومة غيروا من ارائهم او بالاحري اعلنوا عنها، وتخلوا عن حذرهم، فبعد ان قال ١ر٤٩% بان التجربة الحزبية الي حد ما (س١٦)، وهو اختيار وسطي وغير محدد، تحركت الجزء الاعظم من هذه الكتلة باتجاه بلورة ارائه والافصاح عنها، فأيد ٣ر٤٢% النموذج الحزبي الفرنسي، بينما ايد ٥ر١١% نظام الحزبين، وايد ٨ر٥% بعد تعديل الاطار القانوني والسياسي، ويعني ذلك ان المتطلعين لنظم اخري يعتقدون انها مثالية للمجتمع المصري يقدرون بـ ٦ر٥٩% من نواب الحكومة، وبعبارة اخري فان هؤلاء النواب لا يؤيدون بصورة غير مباشرة النظام الحزبي القائم.

تحول مشابة حدث ايضا في اراء نواب المعارضة، فقد اختار ٤ر٣٦% منهم اجابة ايجابية عند تقييم التجربة الحزبية (س١٦) ولم يختار ايا منهم بديل ايجابية جدا، لكن هذه الكتلة تأكلت عند الاجابة علي السؤال الخاص بالنظام الحزبي الامثل (س٢٦)، ولم يؤيد النظام الحزبي القائم سوي ٢ر١٨%، كذلك تغيرت مواقف ٥ر٤٥% من نواب المعارضة اختاروا ايجابية الي حد ما عند تقييم التجربة الحزبية (س١٦) وظهرت لديهم مواقف جديدة عند استطلاع ارائهم بشأن النظام الحزبي الامثل، فايد ٣ر٢٧% منهم نظام الحزبين الكبيرين، ٢ر١٨% نظام حزبي علي غرار النموذج الفرنسي، ١ر٩% نموذج الحزب الواحد، وقدم ٢ر١٨% منهم اجابات اخري، وكل هذه النسب والتي

تقدر بحوالي ٨ر٧٢ تعكس تطلعا الي نظم حزبية مثالية من وجهة القائلين بذلك، وهو ما يعنيان هؤلاء النواب لا يؤيدون ضمنيا او بصورة غير مباشرة النظام الحزبي القائم.

حذاد ما سبق ان اراء نواب المجموعات الثلاث قد تحركت من وسطية وعدم تحديد عند تقييم التجربة الحزبية (انظر س ١٦) الي نوع من التبلور والوضوح عند استطلاع رايهم تجاه النظام الحزبي الامثل للمجتمع المصري، (انظر س ٢٦)، ويمكن تفسير هذا التغيير في ضوء تخلي النواب عن حذرهم وتحفظهم فضلا عن الطريقة التي صيغ بها سؤال النظام الحزبي الامثل للمجتمع المصري.

لقد اتخذ التبلور والوضوح، والتخلي عن الحذر صورة مباشرة في اتجاه راي اغلبية كبيرة من النواب المستقلين الي المطالبة بنظام حزبي يقوم علي ثلاث او اربع احزاب كبيرة (النموذج الفرنسي) بينما اتخذ صورة غير مباشرة لدي نواب الحكومة والمعارضة، فقد ظلت انقسامات الراي والاختلافات بشأن النظام الحزبي الامثل للمجتمع المصري، لكن معظم الكتل المنقسمة او المختلفة فيما بينها يمكن النظر اليها من زاوية عدم الرضا علي النظام الحزبي القائم، ولا شك ان عدم رضا ٦ر٥٩% من نواب الحكومة، ٨ر٧٢% من نواب المعارضة واعتقادهم في نظم حزبية اخري يشير الي ان اغلبية نواب الحكومة والمعارضة في عينة هذه الدراسة غير راضين علي التجربة الحزبية، ومثل هذه الحالة تمثل ظاهرة بالغة الاهمية تطرح تحديات خطيرة تتعلق باداء النظام الحزبي ومصداقية ومستقبله.

جدول رقم ٢٢

تقييم النواب لتجربة التعددية الحزبية

مستويات المتغير	الحزب الوطنى	المستقلين	المعا رضه
	(٥٣)	(١٤)	(١١)
١. ايجابية جدا.	%٧,٥	–	–
٢. ايجابية.	%٤٢,١	%٤٢,٩	%٣٦,٤
٣. ايجابية إلى حد ما.	%٤٩,١	%٤٢,٩	%٤٥,٥
٤. سلبية.	%١١,٣	%١٤,٣	%٩,١
٥. سلبية جدا	–	–	%٩,١

• المجموع ٧٨، مربع كاي ٦٢ر٧، درجة الحريـــة ٨ مســتوي الدلالة ٠٥ر.

جدول رقم ٢٣

راي النواب في مدي تحقيق الاحزاب

للاهداف التي نشأت من اجلها

مستوى المتغير	الحزب الوطنى	المستقلين	المعا رضه
	(٥٣)	(١٤)	(١١)
١. نعم.	%١٧	%٧,١	–
٢. إلى حد ما.	%٦٠,٤	%٥٠	%٧٢,٧
٣. لا	%٢٢,٦	%٤٢,٩	%٢٧,٣

• المجموع (٧٨)، مربع كاي ٩١ر٥، درجة الحرية ٤، مســتوي الدلالة ٠٥ر.

جدول رقم ٢٤

راي النواب في مدي وجود مشكلات تواجه الاحزاب

مستويات المتغير	الحزب الوطنى	المستقلين	المعا رضه
	(٥٣)	(١٤)	(١١)
١. نعم.	%٧٤,٥	%٧٨,٦	%٨١,٩
٢. إلى حد ما.	%١٩,٦	%٢١,٤	%٩,١
٣. لا	%٥,٩	–	%٩,١

- المجموع = ٧٦، مربع كاي ٥ر٢، درجة الحريـــة ٤ مســتوي الدلالة ٠٥ر.

جدول رقم (٢٥)

راي النواب في اهم المشكلات التي تواجه الاحزاب

المشكلة	الحزب الوطني	المستقلون	المعارضة	المجموع
١- ضعف مشاركة المواطنين	٣٨	١٠	٨	٥٦
٢- الصراعات داخل الاحزاب على القيادة	٢٠	١٠	٥	٣٥
٣- ضعف التمويل	١٥	٧	٧	٢٩
٤- هيمنة القيادات وغياب الديمقراطية الداخلية	١٤	٨	٤	٢٦
٥- قانون الاحزاب	٢٠	٣	٢	٢٥
٦- ضعف الهياكل التنظيمية للاحزاب	١٧	٥	٢	٢٤
٧- الاطار القانوني السياسي الذي يحدد نشاط الاحزاب	١٠	٥	٤	١٩
٨- ضعف الصحافة الحزبية	٦	-	٣	٩
المجموع	١٤٠	٤٨	٣٥	٢٢٣

- مجموع التكرارات يزيد عن مجموع افراد العينة نظرا للسماح لكل مبحوث باختيار اكثر من اجابة.

جدول رقم (٢٦)

راي النواب في الغاء القيود والضوابط علي تأسيس الاحزاب

مستويات المتغير	الحزب الوطنى	المستقلين	المعا رضه
	(٥١)	(١٤)	(١١)
١. نعم.	%٨٨,٢	%١٠٠	%٨١,٨
٢. لا .	%١١,٨	-	%١٨,٢

- المجموع ٧٦، مربع كاي ٧٧ر٣، درجة الحريـــة ٢، مســتوي الدلالة ٠٥ر.

جدول رقم ٢٧

اسباب موافقة نواب البرلمان علي الغاء القيود والضوابط علي تأسيس الاحزاب

الاسباب	الحزب الوطني	المستقلون	المعارضة	المجموع
١- لدعم الممارسة الحزبية	٩	٢	٢	١٣
٢- لتعميق التجربة الديمقراطية	٢	–	٤	٦
٣- للقضاء علي سلبيات الاداء الحزبي الحالي	٣	١	١	٥
٤- لتنمية المشاركة السياسية للمواطنين	٨	٢	١	١١
٥- لزيادة دور الصحافة الحزبية	٢	–	–	٢
٦- حتي تجد كل القوي السياسية الفرصة للتعبير عن نفسها	٢	١	١	٤
٧- اخري تذكر	١	–	١	٢
المجموع	٢٧	٦	١٠	٤٣

• مجموع التكرارات يزيد عن عدد مفردات العينة نتيجة السماح لكل مبحوث باختيار اكثر من اجابة.

جدول رقم (٢٨)

راي النواب في السماح لجماعة الاخوان المسلمين بتأسيس ضرب سياسي

مستويات المتغير	الحزب الوطنى	المستقلين	المعا رضه
	(٥١)	(١٤)	(١١)
١. أوافق.	%٤٩,١	%٥٧,١	–
٢. أوافق إلى حد ما.	%١٥,١	%٢٨,٦	%٢٧,٣
٣. لا أوافق.	%٣٥,٨	%١٤,٣	%٢٧,٧

- المجموع ٧٨، مربع كاي ٣ر١٧، درجة الحريـــة ٤، مســتوي الدلالة ٠٥ر.

جدول رقم ٢٩

رأي النواب المؤيدين او المعارضين للسماح بحزب للاخوان المسلمين

المؤيدون السبب	الحزب الوطني	المستقلون	المعارضة	المجموع	المؤيدون السبب	الحزب الوطني	المستقلون	المعارضة	المجموع
١. التخفيف التوازن في الحياة السياسية	٣	–	–	٣	١.ارغمن قيام احزاب على اساس دينى	٤	١	٣	٧
٢. من أجل ضمان الاستقرار.	٣	٢	–	٥	٢. لايمن فى السياسية ولا سياسية فى الدين	٢		٢	٤
٣. شرط ألا يكون حزب دينى.	–	–	٤	٤	٣. يفتح الباب لقيام احزاب دينيه تهدد الاستقرار	٣		٢	٧
٤. ليكون بديل عن العمل السري.	٣	–	–	٣	٤. يهدد الوحدة الوطنيه	٥		٢	٩
٥. أخرى تذكر	–	–	–	١	٥. أخرى تذكر	–		–	١
المجموع	١٠	٢	٤	١٦		١٤	٥	٩	٢٨

• مجموع التكرارات بالنسبة للمؤيدين والمعارضين يزيد عن عدد مفردات العينة نتيجة تقديم كل نائب لاكثر من سبب.

جدول رقم (٣٠)

راي النواب في السماح بقيام حزب شيوعي

مستويات المتغير	الحزب الوطنى	المستقلين	المعا رضه
	(٥٣)	(١٤)	(١١)
١. أوافق.	%٢٢	%%٥٠	%٢٧,٣
٢. أوافق إلى حد ما.	%١١,٣	%٢١,٤	%١٨,٢
٣. لا أوافق.	%٤٧,٢	%٢٨,٦	%٥٤,٥

- المجموع ٧٨، مربع كاي ٩٥ر٢، درجة الحريـــة ٤، مســتوي الدلالة ٠٥ر.

جدول رقم (٣١)

رأي النواب المؤيدين او المعارضين للسماح بقيام حزب شيوعي

المؤيدون / السبب	الحزب الوطني	المستقلون	المعارضة	المجموع	المؤيدون / السبب	الحزب الوطني	المستقلون	المعارضة	المجموع
١. للحفاظ على الاستقرار.	٤	١	-	٥	١. لانتهاء الشيوعية في العالم.	٦	٢	٢	١٠
٢. لانها قوة سياسية لها الحق في التعبير عن نفسها.	٢	١	٣	٦	٢. لاننا مسلمون	٣	-	-	٣
٣. حتى تكون كل القوى السياسية في العلن.	١	-	٣	٤	٣. يهدد الاستقرار	٣	١	-	٤
٤. شرط أن يعدل برنامجه ويؤكد تمسكه بالديمقراطية	١	-	١	٢					
			-	١					
المجموع	٨	٢	٧	١٧		١٣٠	٣	٢	١٧

• مجموع التكرارات بالنسبة للمؤيدين والمعارضين يزيد عن عدد مفردات العينة نتيجة تقديم كل نائب لاكثر من سبب.

جدول رقم ٣٢

راي النواب في النظام الحزب الامثل للمجتمع المصري

مستويات المتغير	الحزب الوطنى	المستقلين	المعا رضه
	(٥٢)	(١٤)	(١١)
١. النظام القائم	%٤٠,٤	%٧,١	%١٨,٢
٢.النظام القائم بعد تعديل الاطار القانونى والسياسى.	%٥,٨	–	%٩,١
٣.نظام الحزبين الكبيرين (النموذج الامريكى-النموذج البريطانى)	%١١,٥	%٢١,٤	%٢٧,٣
٤. وجود ٣ أو ٤ أحزاب كبيرة.	%٤٢,٣	%٧١,٤	%١٨,٢
٥. نظام الحزب الواحد.	–	–	%٩,١
٦. أخري تذكر	–	–	%١٨,٢

- المجموع ٧٧، مربع كاي ٢٥، درجة الحرية ١٢ مستوي الدلالة ٠٥ر.

ثامنا: اراء النواب تجاه القوانين المنظمة للعمل السياسي:

يتناول هذا المحور اراء النواب تجاه تسع قوانين تنظيم العمل السياسي في مصر، وهي قانون الاحزاب السياسية، قانون الانتخاب، قانون مباشرة الحقوق السياسية، قانون الطوارئ، قانون الصحافة والنشر، قانون المحليات، قانون مكافحة الارهاب، قانون الاشتباه، قانون الاذاعة والتليفزيون. ورغم ان بعض هذه القوانين لا يتصدي

لتنظيم العمل السياسي بصورة مباشرة مثل قانون الصحافة والنشر او قانون الاذاعة والتليفزيون الا انهما يؤثران بقوة في بيئة العمل السياسي، ويمكن القول ان القوانين التسعة التي وقع عليها الاختيار لاستطلاع اراء النواب هي القوانين الاساسية التي تختص بتنظيم العمل السياسي بصورة مباشرة او غير مباشرة.

ويوضح جدول رقم (٣٣) تقارب اراء النواب تجاه قانون الاحزاب حيث تظهر فروق غير دلالة احصائيا مما يشير الي عدم وجود خلافات بين المجموعات الثلاث، وقد اتجهت اجابات معظم النواب نحو خيار المطالبة بتعديل قانون الاحزاب، فطالب بذلك كل النواب المستقلين بنسبة ١٠٠%، فنواب المعارضة بنسبة ٨ر٨١%، ثم نواب الحزب الوطني بنسبة ٦ر٧٣%، وربما يمكن تفسير اتفاق كل النواب المستقلين علي تعديل قانون الاحزاب استنادا الي موقفهم المبدئي من الاحزاب القائمة، وتمسكهم بهوية غير حزبية، ومثل هذا الموقف يتضمن اصلا تحفظا او رفضا لقانون الاحزاب القائمة والمطالبة بتعديله، لكن الامر الذي يحتاج الي جهد اكبر في التفسير هو موقف نواب المعارضة ونواب الحزب الوطني، ولا يرتبط التفسير هنا باسباب المطالبة بالتعديل، بل بعلاقة هذا الموقف بعدم مبادرة هؤلاء النواب – خاصة نواب الحكومة – بترجمة هذا العمل الي اجراءات عملية للمطالبة بتعديل قانون الاحزاب.

علي مستوي اخر من التحليل فان مطالبة نواب الحكومة والمعارضة بتعديل قانون الاحزاب يعني ضمنيا عدم الرضا علي هذا القانون، وقد يعكس هذا الموقف قدرا من الاحباط او ربما عدم الثقة في النتائج المترتبة علي استمرار العمل بقانون الاحزاب. في هذا السياق

تجدر الاشارة ايل ان ٣ر١١% من نواب الحكومة طالبوا بالغاء قانون الاحزاب، مقابل ١ر٩% من نواب المعارضة.

اما المؤيدين لبقاء القانون بصورته الحالية فقد كانوا ١ر١٥% من نواب الحكومة، ١ر٩% من نواب المعارضة، وهو ما يعني وجود اقلية محدودة تؤيد استمرار الاوضاع كما هي دون تعديل او الغاء لقانون الاحزاب.

واذا انتقلنا لقانون الانتخابات (جدول رقم ٣٤) فسنجد ان اراء النواب قد تباينت الي حد ما، وظهرت فروق دالة احصائيا بين المجموعات الثلاثة، وذلك رغم ان المطالبة بتعديل قانون الانتخاب قد حاز علي اغلبية اراء النواب، اذ ايد المطالبة بالتعديل ٩ر٩٢% من النواب المستقلين، يليهم نواب المعارضة بنسبة ٩ر٩٠%، ثم نواب الحزب الوطني بنسبة ٦٦%.

وجاء خيار الابقاء علي قانون الانتخابات في المرتبة الثانية حيث ايده ٨ر٢٠% من نواب الحكومة، ١ر٧% من النواب المستقلين، بينما لم يحظ بتأييد أي من نواب المعارضة، الامر الذي يفيد عدم رضا نواب المعارضة عن قانون الانتخاب واتفاقهم رغم اختلاف وتعدد الاحزاب التي ينتمون اليها علي تعديله او الغائه.وجاء خيار المطالبة بالغاء قانون الانتخابات في المرتبة الثالثة والاخيرة وقال به ٢ر١٣% من نواب الحكومة، ١ر٩% من نواب المعارضة، ولم يختاره أي من النواب المستقلين.

وبسؤال النواب عن قانون مباشرة الحقوق السياسية تبين عدم وجود فروق داله احصائيا بين المجموعات الثلاث، ويوضح جدول رقم

(٣٥) تقارب اراء النواب باتجاه المطالبة بتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية، فقد طالب بذلك ٩ر٩% من نواب المعارضة، ٦ر٨٤% من النواب المستقلين، ٣ر٦٧% من نواب الحكومة.

اما خيار المطالبة بالابقاء علي القانون في صورته الحالية فقد جاء في المرتبة الثانية بنسبة ١ر٢٣% من نواب الحزب الوطني، ٤ر١٥% من النواب المستقلين، بينما لم يطالب أي من نواب المعارضة بالابقاء علي القانون في صورته الحالية، وجاء خيار المطالبة بالغاء قانون مباشرة الحقوق السياسية في المرتبة الثالثة بنسبة ٦ر٩% من نواب الحزب الوطني، ١ر٩% من نواب المعارضة، ويلاحظ ان اراء نواب المعارضة انحصرت في المطالبة بالتعديل او الالغاء، وهو ما يعني تبلور ارائهم في اتجاه عدم الرضا علي قانون مباشرة الحقوق السياسية، والمطالبة بتعديله او الغائه.

وبسؤال النواب عن ارائهم في قانون الطوارئ جاءت اجاباتهم متباينة الي حد كبير، وقد عكس هذا التباين نوعية الجدل والنقاش الدائر في الحياة السياسية منذ عدة سنوات تجاه هذا القانون، ويبين جدول رقم (٣٦) توزيع اجابات النواب، ومدي الخلاف في اراء النواب حيث تظهر فروق ذات دلالة احصائية بين المجموعات الثلاث، وقد بلغت قيمة كاي ٢ر١٤ بدرجة حرية ٤، بدلالة احصائية عند مستوي ٠٥ر.

تصدر خيار المطالبة بالغاء قانون الطوارئ اراء نواب مجلس الشعب، وبنسبة ٩ر٩٠% لنواب المعارضة، ٩ر٤٢% النواب المستقلين، ٦ر٣٤% لنواب الحزب الوطني، واحتل خيار الابقاء علي القانون بصورته الحالية المرتبة الثانية بنسبة ٧ر٣٥% للنواب

المستقلين، و٦ر٣٤% لنواب الحزب الوطني، ١ر٩% لنواب المعارضة، وجاء خيار المطالبة بتعديله بفارق بسيط في المرتبة الثالثة بنسب ٨ر٣٠% من نواب الحزب الوطني، ٤ر٢١% من النواب المستقلين.

وبتحليل توزيع اراء مجموعات الثلاث كل علي جدة، نجد ان اراء نواب الحكومة قد اتسمت بدرجة عالية من الاستقطاب بين خيارات الابقاء علي قانون الطوارئ، وتعديله، والغائه، فقد حصل الخيار الاول والثالث علي ٦ر٣٤% اما الخيار الثاني فحصل علي نسبة ٨ر٣٠%، وهي نسبة قريبة من النسبة السابقة، ومثل هذا الاستقطاب يشير الي حالة من عدم الاتفاق داخل مجموعة الحزب الوطني تجاه قانون بالغ الاهمية مثل قانون الطوارئ، لكن اذا نظرنا الي مطالبة ٦ر٣٤% من نواب الحكومة بالغاء القانون من زاوية عدم الرضا ٨ر٣٠% بالغائه، علي القانون، فان الدلالة الواضحة لذلك هي ان ٣ر٦٥% من نواب الحكومة لا يؤيدون قانون الطوارئ بغض النظر عن الاسباب التي دفعت كل منهم لاتخاذ هذا الراي.

وينطبق نفس التحليل تقريبا علي النواب المستقلين فهناك قدر من الاستقطاب وعدم الاتفاق بينهم ازاء المطالبة بتعديل القانون، او الغائه او تعديله، وتبدو اعلي درجات الاستقطاب بين المطالبة بالابقاء عليه ٧ر٣٥%، والمطالبة بالغائه ٩ر٤٢%، لكن والمطالبة بتعديله ٤ر٢١% نوعا من عدم الرضا من النواب المستقلين للقانون الحالي فان نسبة غير المؤيدين تصل الي ٣ر٦٤%، وهي نسبة كبيرة تكاد تكون نفسها نسبة غير المؤيدين للقانون من بين نواب الحزب الوطني ٣ر٦٥%.

اما نواب المعارضة فقد اختلف موقفهم من قانون الطوارئ، وتعكس ارائهم قدر كبير من التبلور في اتجاه واحد حول المطالبة بالغاء القانون بنسبة ٩ر٩٠%، والمطالبة بالغائه بنسبة ١ر٩%، ويشير هذا الموقف الي نوع من الاجماع بين نواب المعارضة – رغم اختلاف الاحزاب التي ينتمون اليها – علي معارضة قانون الطوارئ والمطالبة اما الغائه او تعديله.

واذا كان السؤال السابق قد ركز علي محاولة استطلاع اراء النواب تجاه قانون الطوارئ بشكل عام، فقد طرحنا سؤالا اخر اكثر تفصيلا بهدف التعرف علي اراء النواب في استمرار العمل بقانون الطوارئ، أي ما يتعلق بمستقبل العمل بهذا القانون، واخترنا مجموعة من الخيارات مستمدة من الجدل والنقاش العام الدائر حول استمرار هذا القانون من عدمه، والنطاق الجغرافي لعمله، والبدائل المطروحة لتحل محله.

ويوضح جدول (٣٧) اجابات المبحوثين، كما يكشف التحليل الاحصائي وجود فروق ذات دلالة احصائي بين مجموعات النواب الثلاث، حيث كانت قيمة مربع كاي ٣ر٢٣، بدرجة حرية ١٢.

وبمقارنة اجابات نواب المجموعات الثلاث في جدول رقم ٣٧ مع اجاباتهم التي يوضحها جدول (٣٦) نجد تباين واختلاف محدود مع استمرار حالة والاستقطاب داخلي مجموعتي نواب الحكومة والمستقلين وعدم ظهور اغلبية واضحة داخ المجموعتين.

وتبدو الخلافات الاساسية في انخفاض نسب المؤيدين للابقاء علي القانون واستمراره بصورته الحالية، فبينما طالب ٧ر٣٥% من

المستقلين، ٦ر٣٤% من نواب الحكومة بالابقاء عليه في صورته الحالية، نجد ان نسب المؤيدين لاستمرار قانون الطوارئ في جدول (٣٦) قد انخفضت الي ٧ر٣٥% من المستقلين، ٦ر٣٤% من نواب الحكومة، ١ر٩% من نواب المعارضة.

ومن الواضح ان توزيع اراء او استجابات النواب داخل كل مجموعة من المجموعات الثلاث قد اختلف ربما نتيجة وجود مقترحات وبدائل اكثر للاجابة علي سؤال ما رايك في استمرار العمل بقانون الطوارئ (س ٢٨)، في هذا الاطار طالب ٦ر٣٠% من نواب الحكومة، ٤ر٢١% من المستقلين بقصر تطبيق قانون الطوارئ، علي منطقة جغرافية، كما اعرب ٥ر٥٤% من نواب المعارضة ٧ر٣٥% من المستقلين، ٤ر٢٠% من نواب الحزب الوطني عن عدم موافقتهم علي استمرار العمل بقانون الطوارئ.

وبصفة عامة يمكن القول بان الخيارات والبدائل التي تعكس بصورة مباشرة او غير مباشرة عدم رضا اغلبية النواب داخل كل مجموعة، وداخل المجموعات الثلاث ككل ظلت واضحة ومسيطرة علي اراء النواب، مع استمرار تبلور موقف اكثر وضوحا في معارضة القانون لدي نواب المعارضة.

- رغم اختلاف الاحزاب التي ينتمون اليها - علي معارضة قانون الطوارئ والمطالبة اما بالغائه او تعديله.

وعلي العكس من حالة الاستقطاب والخلافات التي وسمت اراء النواب تجاه قانون الطوارئ، جاءت اراء النواب من قانون مكافحة الارهاب محددة ومتبلورة حول المطالبة بالابقاء علي القانون في

صورته الحالية، (انظر جدول رقم ٣٧)، ولا شك ان هذا الاتفاق يعكس ادراك ووعي اغلب نواب الحكومة والمستقلين والمعارضة باهمية مكافحة الارهاب، وبالتالي حالة الرضا عن القانون بصورته الحالية، في هذا الاطار لم تظهر فروق ذات دلالة احصائية بين المجموعات الثلاث.

وجاءت المطالبة بالابقاء علي القانون بصورته الحالية في المرتبة الاولي بنسبة ٦ر٨٤% من النواب المستقلين، ٨ر٧٧% من نواب الحزب الوطني، ٥ر٦٢% من نواب المعارضة، واحتلت المطالبة بتعديل القانون المرتبة الثانية بنسبة ٢٥% من نواب المعارضة، ٤ر١٩% من نواب الحكومة، ٤ر١٥% من النواب المستقلين، واحتلت المطالبة بالغاء القانون المرتبة الثالثة والاخيرة بفارق كبير، وبنسبة ٥ر١٢% من نواب المعارضة، ٨ر٢% من نواب الحكومة، وهي نسب ضئيلة، تعبر عن اقلية معارضة، لكن اذا اضفنا الي هذه النسب المطالبين بالتعديل، علي افتراض ان راي او موقف المطالبة بالتعديل، والمطالبة بالالغاء يعكس حالة من عدم رضا، او المعارضة فان النسب تصبح ٢ر٢٢% من نواب الحكومة، ٤ر١٥% من المستقلين، ٥ر٣٧% من نواب المعارضة، وهي نسب تبدو مؤثرة ازاء قانون باهمية قانون مكافحة الارهاب، ومع ذلك فان موقف التأييد لاستمرار القانون بصورة الحالية يظل هو الموقف السائد، والذي تؤيده اغلبية كبيرة، لكن تبقي ملاحظتان، الاولي انه لم يظهر من النواب المستقلين من يطالب بالغاء القانون، والملاحظة الثانية هي انخفاض اعداد النواب المشاركين في الاجابة علي هذا السؤال، خاصة من بين نواب الحزب الوطني – لم يجب حوالي ٣٠% منهم – وهو امر

يصعب تفسيره لكن ربما يحوز القول بان ثلث نواب الحكومة تقريبا لا يعرفون مضمون قانون مكافحة الارهاب، وبالتالي فضلوا عدم الاجابة، ولم يختاروا بديل لا راي له في اجابة هذا السؤال او غيره من الاسئلة، ربما لان هذا الاختيار لا يرون للنواب علي الاقل من وجهة نظر المجتمع، او من وجهة نظر كل نائب لذاته ولدوره، بعبارة اخري فان نواب مجلس الشعب علي اختلاف هوياتهم السياسية والحزبية يحملون لانفسهم تقديرا عاليا للذات، ومن ثم يصعب عليهم اختيار بديل "لا راي له" اعتقادا منهم بان ذلك يعكس جهلا او عدم معرفة تتناقص والتقدير المترفع للذات، او تقلل من اعتقادهم بان افراد المجتمع يمنحوهم تقديرا مرتفعا.

وبالنسبة الي اراء النواب تجاه قانون الاشتباه والتي يوضحها جدول رقم(٣٨) نجد هناك ما يشبه الاتجاه المتبلور نحو المطالبة بالغائه، ويتفق هذا الاتجاه الي حد كبير مع اتجاه النواب المؤيد لبقاء قانون الطوارئ من زاوية التبلور والوضوح، لكنه يختلف في مضمون الموقف، فاغلبية كبيرة من النواب في المجموعات الثلاث تطالب بالغاء قانون الاشتباه، وهو عكس موقف الاغلبية نفسها من قانون الطوارئ، والتي طالبت بالابقاء عليه في صورته الحالية.

ويكشف التحليل الاحصائي لموقف نواب المجموعات الثلاث عن وجود فروق غير داله احصائيا، وحاز اختيار اطالب بالغاء قانون الاشتباه علي المرتبة الاولي بنسب ٨ر٧٧% لنواب المعارضة، ٤ر٧١% للنواب المستقلين، ثم ٢ر٦٣% لنواب الحكومة وجاء في المرتبة الثانية اختيار اطالب بتعديله بنسب ٣ر٢٦% لنواب الحكومة، ٢ر٢٢% لنواب المعارضة، ٣ر١٤% للمستقلين، وحاز اختيار اطالب

بالابقاء عليه بصورته الحالية في المرتبة الثالثة بنسب ٣ر١٤%، ٥ر١٠% لنواب الحكومة، ولم يختار أي نائب من المعارضة بقاء قانون الاشتباه بصورته الحالية.

ورغم تقارب مواقف نواب المجموعات الثلاث فيما يتعلق بالمطالبة بتعديل او الغاء قانون الاشتباه الا ان نواب الحكومة سجلوا اعلي نسبة بين المطالبين بتعديل القانون، كذلك فان ثلث نواب الحكومة تقريبا لم يشاركوا في الاجابة علي هذا السؤال وهو ما حدث تقريبا في استطلاع ارائهم تجاه قانون مكافحة الارهاب.

من جانب اخر فان المستقلين سجلوا اعلي نسبة بين نواب المجموعات الثلاث في المطالبة بالابقاء علي قانون الاشتباه، يليهم نواب الحزب الوطني، بينما لم يطالب أي نائب من المعارضة بالابقاء علي القانون.

وبالنسبة لاراء النواب تجاه قانون المحليات فقد فان جدول رقم (٣٩) يكشف عن وجود فروق بين المجموعات الثلاث غير دالة احصائيا مما قد يشير الي وجود تقارب بين اراء النواب، حيث برزت اغلبية كبيرة تطالب بتعديل قانون المحليات وبنسب ٣ر٩٢% من النواب المستقلين، ٩ر٨٨% من نواب المعارضة، ٩ر٨٠% من نواب الحزب الوطني، وجاء في المرتبة الثانية خيار المطالبة بالغاء قانون المحليات وبنسب ١ر١١% من نواب المعارضة، ٦ر١٠% من نواب الحزب الوطني، ولم يطالب بالغاء القانون أي نائب من المستقلين، واحتل خيار المطالبة بالابقاء علي قانون المحليات في صورته الحالية

المرتبة الثالثة والاخيرة بنسبة ٥ر٨% من نـــواب الحـــزب الوطنـــي، ٧ر٧% من النواب المستقلين.

ومن قراءة النسب السابقة يتبين ان كـــل افـــراد المجموعـــات الثلاث لا توافق علي استمرار العمل بقانون المحليات الحالي باســـتثناء ٥ر٨% من نواب الحكومة، ٧ر٧% من النواب المستقلين، الامر الـــذي يطرح ضرورة التفكير في مراجعة القانون الحالي.

خلاصة القول ظهرت اغلبية كبـــيرة بيـــن نـــواب المجموعـــات الثلاث، وداخل كل مجموعة، مع الابقاء علي قانون مكافحة الارهـــاب بصورته الحالية، وقانون مباشرة الحقوق السياسية، بينما ظهرت اغلبيـــة كبيرة تطالب بتعديل قانون الاحزاب، وقـــانون، الانتخـــاب، وقـــانون المحليات، كما ظهرت اغلبية كبيرة تطالب بالغاء قـــانون الاشـــتباه، أي ان القانون المذكور هو الوحيد ضمن سبع قوانين تنظيم العمل السياســـي الذي طالبت الاغلبية بالغائه.

واذا انتقلنا لاستعراض وتحليل نتائج استطلاع اراء النواب تجاه قانون الاذاعة والتليفزيون، نجد ان التحليل الاحصائي يظهر فروق فـــي اجابات المجموعات الثلاث غير دالة احصائيا، مما قد يشير الي تقـــارب اراء المجموعات الثلاث، ويوضح جدول رقم (٣٩) ان اغلبية النـــواب طالبوا بالابقاء علي قانون الاذاعة والتليفزيون بصورته الحالية وبنســـب ٦ر٨٤% للمستقلين، ١ر١٨% لنواب الحزب الوطني، ١ر٥٧% لنـــواب المعارضة، وجاء خيار اطالب بتعديل القانون في المرتبة الثانية بنســـب ٦ر٢٨% من نواب المعارض، ٨ر١٨% من نواب الحكومة، ٤ر١٥% من النواب المستقلين.

اما المطالبة بالغاء القانون فقد جاءت في المرتبة الثالثة وبنسبة ٣ر١٤% من نواي المعارضة، وقد انفرد نواب المعارضة بهذا الـواي، اذ لم يقل به أي نائب من نواب الحكومة او النواب المستقلين، ويلاحـظ ان خيار "لا راي له" قد ظهر ولاول مرة ضمن اجابات المبحوثين علي اسئلة القوانين المنظمة للعمل السياسي، وقال به ١ر٣% فقط من نـواب الحكومة.

واذا كانت اغلبية نواب العينة قد طالبوا بالابقاء علـي قـانون الاذاعة والتليفزيون كما هو، فان المطالبة بتعديـل قـانون الصحافـة والنشر قد حازت علي اغلبية النواب عندما استطلعنا ارائهم تجاه هـذا القانون، وقد طالب بالتعديل ٧٥% من نواب المعارضة، ٥١ر١% مـن نواب الحزب الوطني، ٨ر٣٠% من النواب المستقلين، ويبيـن جـدول رقم (٤٠) عدم وجود فروق دالة احصائيا بيـن مجموعـات النـواب الثلاث، كما يكشف ان خيار المطالبة بالابقاء علي قانون الصحافة جـاء في المرتبة الثانية وبنسب ٢ر٤٦% للمستقلين، ٣٤% لنـواب الحـزب الوطني، ٥ر١٢% لنواب المعارضة.

وفي المرتبة الثالثة جاء خيار المطالبة بالغاء القـانون وبنسـب ١ر٢٣% للنـواب المسـتقلين، ٩ر١٤% لنـواب الحـزب الوطنـي، ٥ر١٢% لنواب المعارضة. ولكن اذا اعتبرنا ان المطـالبين بـالتعديل وبالالغاء يندرجون في اطار غير المؤيدين للقانون الحـالي للصحافـة والنشر فان نسب هؤلاء في المجموعات الثلاث تصبح ٥ر٨٧% لنـواب المعارض، ٦٦% لنواب الحكومة، ٩ر٥٣% للنواب المستقلين ويلاحـظ ان اعلي نسبة من المؤيدين لاستمرار قانون الصحافة والنشر الحـالي كانت من بين المستقلين ٢ر٤٦%، في الوقت ذاته كانت اعلـي نسـبة

١ر ٣٢% بين المطالبين لالغائه من النواب المستقلين ايضا، مقابل ٨ر ٣٠% من المطالبين بتعديله فقط، الامر الذي يشير الي انقسام اراء النواب المستقلين، وعدم تبلور اغلبية واضحة حول احد الخيارات المتاحه لاجابة السؤال، علي العكس من ذلك تبلورت اغلبية من نواب الحكومة ١ر ٥١%، واغلبية كبيرة من نواب المعارضة ٧٥% حول المطالبة بتعديل قانون الصحافة والنشر. هكذا اتجهت اراء اغلبية نواب المجموعات الثلاث الي تأييد الابقاء علي القانون الحالي للاذاعة والتلفيزيون، وعدم الرضا علي قانون الصحافة والنشر، والمطالبة بتعديله، أي ان ادراك اغلبية النواب لسلبيات قانون الصحافة والنشر تفوق بكثير ادراكهم لسلبيات قانون الاذاعة والتليفزيون، وبالتالي فانهم طالبوا بالابقاء علي القانون الاخير، وتعديل قانون الصحافة والنشر.

حصاد ما سبق ايدت اغلبية النواب الابقاء علي قوانين مكافحة الارهاب، ومباشرة الحقوق السياسية، وتنظيم الاذاعة والتليفزيون، بينما طالبت اغلبية النواب بتعديل قوانين الاحزاب، وقانون الانتخاب، وقانون المحليات، وقانون الصحافة والنشر، وتعني المطالبة بالتعديل قدرا من عدم الرضا والمعارضة لاستمرار العمل بهذه القوانين، بينما كان قانون الاشتباه هو الوحيد بين مجموعة القوانين التي طالبت اغلبية النواب بالغائه.

ويلاحظ اختفاء خيار لا راي له من اجابات النواب علي الاسئلة المتعلقة بالقوانين التسعة فيما عدا نسبة ١ر٣% من نواب الحزب الوطني اختاروا ذلك عند استطلاع اراء النواب تجاه قانون الاذاعة والتليفزيون. اما بالنسبة لبند اخري تذكر، والذي اتيح فيه لعينة النواب اختيار أي قوانين اخري غير القوانين التي وردت في استمارة

الاستطلاع، فلم يستجيب له سوي ٦ نواب، اقترح ثلاثة منهم تعديل قانون الجامعات، واقترح ثلاثة اخرين تعديل قانون التعليم.

جدول رقم (٣٣)

اراء النواب في قانون الاحزاب

مستويات المتغير	الحزب الوطنى	المستقلين	المعا رضه
	(٥٣)	(١٤)	(١١)
-اطالب بالابقاء عليه بصورته الحالية	%١٥,١	-	%٩,١
-اطالب بتعديله.	%٧٣,٦	%١٠٠	%٨١,٨
- اطالب بالغائه.	%١١,٣	-	%٩,١
- لا رأي لي	-	-	-

• المجموع ٧٨، مربع كاي ٥ر٧، درجة الحرية ٤، مستوي الدلالة ٠٥ر.

جدول رقم ٣٤

اراء النواب في قانون الانتخابات

مستويات المتغير	الحزب الوطني	المستقلين	المعا رضه
	(٥٣)	(١٤)	(١١)
-اطالب بالابقاء عليه بصورته الحالية	%٢٠,٨	%٧,١	-
-اطالب بتعديله.	%٦٦	%٩٢,٩	%٩٠,٩
- اطالب بالغائه.	%١٣,٢	-	%٩,١
- لا رأي لي	-	-	-

• المجموع ٧٨، مربع كاي ٨ر٩، درجة الحرية ٤، مستوي الدلالة ٠٥ر.

جدول رقم ٣٥

اراء النواب في قانون مباشرة الحقوق السياسية

مستويات المتغير	الحزب الوطنى	المستقلين	المعا رضه
	(٥٢)	(١٣)	(١١)
-اطالب بالابقاء عليـــه فـــى صورته الحالية	%٢٣,١	%١٥,٤	-
-اطالب بالابقاء عليـــه فـــى صورته الحالية.	%٦٧,٣	%٨٤,٦	٩٠,٩
- اطالب بالغائه.	%٩,٦	-	٩,١
- لا رأي لي	-	-	-

• المجموع ٧٦، مربع كاي ٨٥ر٧، درجة الحريـــة ٤، مســتوي الدلالة ٠٥ر.

جدول رقم (٣٦)

اراء النواب في قانون الطوارئ

مستويات المتغير	الحزب الوطنى	المستقلين	المعا رضه
	(٥٢)	(١٤)	(١١)
-اطالب بالابقاء عليـــه فـــى صورته الحالية	%٣٤,٦	%٣٥,٧	%٩,١
-اطالب بتعديله.	%٣٠,٨	%٢١,٤	-
- اطالب بالغائه.	%٣٤,٦	%٤٢,٩	%٩٠,٩
- لا رأي لي	-	-	-

• المجموع ٧٧، مربع كاي ٢ر١٤، درجة الحريـــة ٤، مســتوي الدلالة ٠٥ر.

جدول رقم ٣٧

اراء النواب تجاه استمرار العمل بقانون الطوارئ والبدائل المقترحة له

مستويات المتغير	الحزب الوطنى	المستقلين	المعا رضه
	(٤٩)	(١٤)	(١١)
١. أوافق على استمراره كما هو.	%٣٠,٦	%٢٨,٦	–
٢. أوافق علي قصره علي منطقة جغرافيه.	%٣٠,٦	%٢١,٤	–
٣.لا أوافق على استمراره.	%٢٠,٤	%٣٥,٧	%٥٤,٥
٤. اطالب بالغائه واري أن القوانين الحالية كافية لمواجهة الانشطة غير القانونية.	%١٤,٣	%١٤,٣	%٣٦,٤
٥. اطالب بالغائه ووافق على وضع قانون جيد لمواجهة الانشطة غير القانونية.	–	–	%٩,١
٦. اطالب بتعديل قانون الطوارئ الحالي.	%٢	–	–
٧. اطالب بتعديل القانون بما يجعله يطبق فى اضيق الحدود	%٢	–	–

♦ المجموع ٧٤، مربع كاي ٣ر٢٣، درجة الحرية ١٢، مستوي الدلالة ٠٥ر.

جدول رقم (٣٨)

أراء النواب فى قانون مكافحة الإرهاب

مستويات المتغير	الحزب الوطنى	المستقلون	المعارضة
	(٣٦)	(١٣)	(٨)
١.اطالب بالابقاء عليه بصورته الحالية.	%٧٧,٨	%٨٤,٦	%٦٢,٥
٢. اطالب بتعديله.	%١٩,٤	%١٥,٤	%٢٥
٣. اطالب بالغائه.	%٢,٨	–	١٢,٥
٤. لا راي له.	–	–	–

* المجموع ٥٧، مربع كاي ٢,٦، درجة الحرية ٤، مستوى الدلالة ٠,٠٥

جدول رقم (٣٩)

اراء النواب تجاه قانون الاشتباه

مستويات المتغير	الحزب الوطنى	المستقلين	المعا رضه
	(٣٨)	(١٤)	(٩١)
-اطالب بالابقاء عليـــه فـــى صورته الحالية	%١٠,٥	%١٤,٣	-
-اطالب بتعديله.	%٢٦,٣	%١٤,٣	%٢٢,٢
- اطالب بالغائه.	%٦٣,٢	%٧١,٤	%٧٧,٨
- لا رأي لي	-	-	-

• المجموع ٦١، مبع كاي ٣، درجة الحرية٤، مســـتوي الدلالـــة ٠,٠٥ر.

جدول رقم (٤٠)

اراء النواب تجاه قانون المحليات

مستويات المتغير	الحزب الوطنى	المستقلين	المعا رضه
	(٤٧)	(١٣)	(٩)
-اطالب بالابقاء عليـــه فـــى صورته الحالية	%٨,٥	%٧.٧	-
-اطالب بتعديله.	%٨٠,٩	%٩٢,٣	%٨٨,٩
- اطالب بالغائه.	%١٠,٦	-	%١١,١
- لا رأي لي	-	-	-

• المجموع ٦٩، مربع كاي ٤، درجة الحرية ٤، مستوي الدلالـــة ٠,٠٥ر.

جدول رقم (٤١)

اراء النواب تجاه قانون الاذاعة والتليفزيون

مستويات المتغير	الحزب الوطنى	المستقلين	المعا رضه
	(٣٢)	(١٣)	(٧)
-اطالب بالابقاء عليـــه فـــى صورته الحالية	%٧٨,١	%٨٤,٦	%٤٧,١
-اطالب بتعديله.	%١٨,٨	%١٥,٤	%٢٨,٦
- اطالب بالغائه.	-	-	%١٤,٣
- لا رأي لي	%٣,١	-	-

• المجموع ٥٢، مربع كاي ٨ر٥، درجة الحريـــة ٦، مســتوي الدلالة ٠٥ر.

جدول رقم (٤٢)

اراء النواب تجاه قانون الصحافة والنشر

مستويات المتغير	الحزب الوطنى	المستقلين	المعا رضه
	(٤٧)	(١٣)	(٨)
-اطالب بالابقاء عليه فى صورته الحالية	%٣٤	%٤٦,٢	%١٢,٥
-اطالب بتعديله.	%٥١,١	%٣٠,٨	%٧٥
- اطالب بالغائه.	%١٤,٩	%٢٣,١	%١٢,٥
- لا رأي لي	-	-	-

- المجموع ٦٨، مربع كاي ٣٩ر٤، درجة الحرية ٤، مستوي الدلالة ٠٥ر.

تاسعا: اراء النواب في العمل النقابي وقانون الجمعيات:

يسعي هذا المحور الي استطلاع وتحليل اراء النواب تجاه بعض جوانب المجتمع المدني ممثلة في قانون الجمعيات والعمل النقابي وعلاقته بالعمل السياسي، وكان هذا الموضوع قد طرح للنقاش العام في مصر، وثارت حوله خلافات بين الحكومة والقوي السياسية المختلفة.

وكشفت اراء النواب تجاه قانون الجمعيات من وجود اغلبية كبيرة تطالب بتعديل هذا القانون، ويوضح جدول رقم (٤٢) ان الفروق

بين المجموعات الثلاث غير دالة احصائيا، في هـذا الاطـار طـالب ٩ر٩٢% من النواب المستقلين، ٦ر٨٢% من نواب الحزب الوطنـي، ٧٥% من نواب المعارضة بتعديل قانون الجمعيات. ورغم ان السـؤال الذي طرح علي النواب لم يطلب منهم توضيح الجوانب التـي يجـب تعديلها، الا ان الاتجاه الغالب الذي التف حوله النواب – علي اختـلاف انتماءاتهم الحزبية – هو التعديل او الالغاء، وتجدر الاشـارة الـي ان ٣ر٤% فقط من نواب الحكومة طالبوا بالابقـاء عليـه فـي صورتـه الحالية، بينما لم يطالب بذلك ايا مـن نـواب المعارضـة او النـواب المستقلين، في المقابل طالب ٢٥% من نواب المعارضة بالغاء قـانون الجمعيات الحالي، مقابل ١٣% مـن نـواب الحكومـة، و٧% مـن المستقلين.

ويمكن النظر الي توزيع اجابات النواب علي اساس انهم جميعـا – باستثناء ٣ر٤% من نواب الحكومة – غير راضيـن علـي قـانون الجمعيات بدليل انهم طالبوا بتعديله او بالغائه.

فاذا انتقلنا للسؤال الخاص باستطلاع اراء النواب تجاه القـانون الموحد للنقابات المهنية، نجد ان هناك ايضا اغلبية كبيرة مـن النـواب تطالب بتعديل هذا القانون، وثمة تقارب بين اراء المجموعات الثـلاث، خاصة وان التحليل الاحصائي الذي يوضحه جدول رقم (٤٣) يبيـن ان الفروق بين المجموعات الثلاث غير داله احصائيا.

ايد ٩ر٩٢% من النواب المستقلين، ٦ر٧٧% من نواب الحزب الوطني، ٧٥% من نواب المعارضة تعديل القانون الموحـد للنقابـات، وجاءت في المرتبة التالية المطالبة بالغاء القـانون بنسـب ٢٥% مـن

نواب المعارضة، ٢ر١٢% من نواب الحكومة، ١ر٧% من النواب المستقلين. اما المطالبة بالابقاء علي القانون في صورته الحالية فقد جاءت في المرتبة الثالثة وبنسب ٢ر١٠% من نواب الحزب الوطني فقط حيث لم يقل بذلك أي من نواب المعارضة والمستقلين، ويعني ذلك ان كل النواب المشاركين في اسلاتطلاع طالبوا اما بتعديل القانون الموحد للنقابات او الغائه فيما عدا ٢ر١٠% طالبوا بالابقاء عليه. ولا شك ان هذه النتيجة تثير اكثر من تساؤل حول الدور التشريعي لمجلس الشعب، وآلية اصدار القوانين، من زاوية ان اغلبية النواب قد وافقوا علي القانون، ثم نجد ان اغلبية النواب في عينة هذا الاستطلاع بما فيهم ٨ر٨٩% من نواب الحزب الوطني يطالبون بتعديله وبالغائه.

وبسؤال النواب عن اسباب ازمة العمل النقابي داخل بعض النقابات المهنية، قدم نواب المجموعات الثلاث اربعة اسباب رئيسية، كان في مقدمتها التدخل الحكومي، وفي المرتبة الثانية الصراع السياسي داخل هذه النقابات، ثم جاءت سيطرة التيار الاسلامي في المرتبة الثالثة، يليه في المرتبة الرابعة والاخيرة قانون النقابات المهنية، أي ان قانون النقابات المهنية التي سبق لمعظم النواب المطالبة بتعديله او الغائه جاء كسبب اخير ضمن اسباب اربعة يري النواب تفسر ازمة بعض النقابات المهنية.

ويوضح جدول رقم (٤٤) ان نواب كل مجموعة علي حده اتفقوا علي نفس الترتيب السابق لاسباب ازمة العمل النقابي داخل بعض القابات المهنية، وقد ذكر نواب الحزب الوطني التدخل الحكومي كسبب اول، يليه الصراع السياسي، ثم منح الحزب الوطني قانون النقابات المهنية والصراع السياسي داخل النقابات نفس العدد من

التكرارات، واللافت للانتباه هنا ان نواب الحكومة يرون التدخل الحكومة كسبب اول لازمة النقابات المهنية، وهي مفارقة تثير قضية الفجوة بين السياسات الحكومية ومدي رضا او تأييد نواب الحكومة لهذه السياسات.

علي ان المفارقة التي تثير قدر من الدهشة هي اتجاه اغلبية بسيطة من بين نواب الحكومة لتأييد فكرة تسييس العمل النقابي باعتبار النقابات منظمات سياسية وجزء من المجتمع المدني، وذلك عندما طرح علي النواب سؤال خاص بالعلاقة بين العمل السياسي والعمل النقابي، ويظهر جدول رقم (٤٥) ان ١ر٥١% من نواب الحزب الوطني يؤيدون تسييس العمل النقابي، وقد انفرد نواب الحزب الوطني بذلك بينما عارض اغلب النواب المستقلين ونواب المعارضة تسييس العمل النقابي، وايد فكرة التسييس ٦ر٢٨% فقط من المستقلين، ٣ر٢٧% من نواب المعارضة.

في المقابل لم يوافق ٧ر٢٧% من نواب المعارضة، ٤ر٧١% من المستقلين، ٩ر٨٤% من نواب الحزب الوطني علي تسييس العمل النقابي لانه عمل مهني ولا يجب ان يرتبط باي اغرض سياسية، والملاحظ ان الفارق بين نواب الحزب الوطني الذين وافقوا علي تسييس العمل النقابي تزيد بنسبة ٢ر٢% عن زملائهم الذين عارضوا تسييس العمل النقابي، وقد تبدو نسبة بسيطة للغاية، لكنها لا تخلو من دلالة، خاصة وان الفارق بين المؤيدين والمعارضين كان ٨ر٤٢% بين النواب المستقلين، ٤ر٤٥% بين مجموعة نواب المعارضة.

ويمكن القول ان اراء نواب الحكومة تجاه تسييس العمل النقابي قد اتسمت بالاستقطاب وانقسمت بين مؤيد ومعارض، مع وجود اغلبية بسيطة ٢ر٢% لصالح المؤيدين لتسييس العلم النقابي، بينما تبلورت مواقف النواب المستقلين ونواب المعارضة تجاه معارضة تسييس العمل النقابي.

ومهما يكن من امر اراء النواب تجاه تسييس العمل النقابي، فان مقترحاتهم لاصلاح العمل النقابي جاءت مختلفة الي حد ما عن الاسباب التي تقف وراء ازمة النقابات المهنية من وجهة نظرهم، فقد حاز اقتراح الالغاء الكامل لقانون النقابات والعودة الي الصيغة السابقة علي اعلي التكرارات، يليه اقتراح وضع مزيد من القيود علي تسييس النقابات وسن قانون جديد، ثم اقتراح دعم المشاركة النقابية لاعضاء النقابات المهنية، وجاء اقترح الالغاء الكامل لقانون القنابات والعودة الي الصيغة السابقة علي اعلي التكرارات، يليه اقتراح وضع مزيد من القيود علي تسييس النقابات وسن قانون جديد، ثم اقتراح دعم المشاركة النقابية لاعضاء النقابات المهنية، وجاء اقترح الالغاء الكامل لقانون النقابات وسن قانون جديد في المرتبة الرابعة والاخيرة، بينما لم يقدم النواب بما في ذلك نواب المعارضة أي اقتراح للحد من التدخل الحكومي الذي اعتبره النواب السبب الاول لازمة العمل النقابي، ويمكن تفسير ذلك في ضوء ان استمارة الاستطلاع لم تضمن هذا الخيار ضمن بدائل الاجابة علي سؤال مقترحات اصلاح العمل في النقابات المهنية، بينما ورد ضمن اسباب ازمة النقابات المهنية، علي ان هذا التفسير لا ينبغي حدوث فجوات في ارء النواب، واحيانا بعض التسرع

في اختيار بعض بدائل الاجابة – رغم وجود فئة اخـــري تذكـــر – ان بعضهم يختار بدائل متناقضة تعكس عدم اتساق في اراءهم.

ويوضح جدول (٤٦) ان الترتيب السابق اختلف بالنســبة لكـل مجموعة علي حده، فالنواب المستقلون لم يطالبوا بالغاء قانون النقابـات وسن قانون جديد، بينما منح نواب المعارضة اقتراح دعـم المشـاركة النقابية لاعضاء النقابات المهنية اعلي التكرارات وجاء فـي الـترتيب الاول، يليه وضع مزيد من القيود علي تسييس النقابات.

جدول رقم (٤٣)

اراء النواب تجاه قانون الجمعيات الاهلية

مستويات المتغير	الحزب الوطنى	المستقلين	اتمعا رضه
	(٤٦)	(١٤)	(٨)
-اطالب بالابقاء عليـــه فـــى صورته الحالية	%٤,٣	–	–
-اطالب بتعديله.	%٨٢,٦	%٩٢,٩	٧٥
– اطالب بالغائه.	%١٣	%٧,١	٢٥
– لا رأي لي	–	–	–

• المجموع ٦٨، مربع كاي ٢ر٩١، درجة الحريـــة ٤، مســتوي الدلالة ٠ر٠٥.

جدول رقم (٤٤)

اراء النواب تجاه القانون الموحد للنقابات المهنية

مستويات المتغير	الحزب الوطني	المستقلين	المعا رضه
	(٥٣)	(١٤)	(١١)
-اطالب بالابقاء عليه في صورته الحالية	%١٠,٢	-	-
-اطالب بتعديله.	%٧٧,٦	%٩٢,٩	%٧٥
- اطالب بالغائه.	%١٢,٢	%٧,١	%٢٥
- لا رأي لي	-	-	-

• المجموع (٧١)، مربع كاي ١٩ر٥، درجة الحرية ٤، مستوي الدلالة ٠٥ر.

جدول رقم (٤٥)

اراء النواب في اسباب ازمة بعض النقابات المهنية

السبب	الحزب الوطني	المستقلون	المعارضة	المجموع
١- التدخل الحكومي	٢١	٣	٢	٢٦
٢- الصراع السياسي داخل النقابات	٣٧	١٢	٨	٥٧
٣- سيطرة التيار الاسلامي علي بعض النقابات المهنية	٢١	٩	٦	٣٦
٤- قانون النقابات المهنية	٢٧	١٠	٦	٤٣
المجموع	١٠٦	٣٤	٢٢	١٦٢

• مجموع التكرارات يزيد عن عدد مفردات عينة النواب نتيجة السماح لكل نائب باختيار اكثر من سبب.

جدول رقم (٤٦)

اراء النواب في العلاقة بين العمل السياسي والعمل النقابي

مستويات المتغير	الحزب الوطنى	المستقلين	المعا رضه
	(٤٥)	(١٤)	(١١)
١. أوافق على تسييس العمل النقابى باعتبار النقابات منظمات سياسية وجزء من المجتمع المدنى.	%٥١,١	%٢٨,٦	٢٧٥,٣
٢. لا أوافق على تسييس العمل النقابى لانه عمل مهنى ولايجب أن يرتبط باي اغراض سياسية	%٤٨,٩	%٧١,٤	%٧٢,٧

• المجموع ٧٠، مربع كاي ٦٠ر٣، درجة الحرية ٢، مستوي الدلالة ٠٥ر.

جدول رقم (٤٧)

مقترحات النواب لاصلاح العمل في النقابات المهنية

السبب	الحزب الوطني	المستقلون	المعارضة	المجموع
١- الالغاء الكامل لقانون النقابات والعودة الي الصيغة السابقة	٢١	٧	١	٢٩
٢- وضع مزيد من القيود علي تسييس النقابات وسن قانون جديد	٨	-	٤	١٢
٣- الالغاء الكامل لقانون النقابات وسن قانون جديد	١١	٦	٤	٢١
٤- دعم المشاركة النقابية لاعضاء النقابات المهنية	١١	٢	٦	١٩
المجموع	٥١	١٥	١٥	٨١

- مجموع التكرارات يزيد عن عدد مفردات عينة النواب نتيجة السماح لكل نائب بتقديم اكثر من اقتراح.

عاشرا: معامل الارتباط بين الراي تجاه قضايا التحول الديمقراطي وبعض متغيرات عينة الاستطلاع

يهدف هذا القسم الي محاولة الكشف عن مدي الارتباط بين راي النواب تجاه مجموعة من اهم قضايا التحول الديمقراطي – ١٨ قضية – واذلي ظهر اثناء الاستطلاع، وبين بعض اهم المتغيرات التي

تحدد خصائص عينة الاستطلاع وهي السن، المستوي التعليمي، المهنة، الانتماء الحزبي، الصفة التمثيلية.

ويوضح جدول رقم (١) علاقة الارتباط بين متغير عمر عينة الاستطلاع بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية، وراي النواب في ١٨ قضية تتعلق بالتحول الديمقراطي، وقد اختيرت هذه القضايا نظرا لاهميتها ولمناسبتها لتحليل الاحصائي باستخدام معامل بيرسون للارتباط، ويكشف الجدول رقم (١) عن وجود علاقات ارتباط سلبية غير دالة احصائيا بين متغير عمر النواب وبين ارائهم تجاه تسع قضايا خاصة بالتحول الديمقراطي هي مدي حاجة التجربة الديمقراطية لبعض الاصلاحات، وتقييم دور مجلس الشعب في النظام السياسي المصري، ومدي الموافقة علي توسيع صلاحيات مجلس الشعب، ومدي كفاية الدور الحالي لمجلس الشوري، ومدي تقييم التجربة الحزبية في مصر منذ عام ١٩٧٦، ومدي تحقيق الاحزاب للاهداف التي نشأت من اجل تحقيقها، ومدي الموفقة علي تأسيس حزب لجماعة الاخوان المسلمين، واخيرا مدي الموافقة علي قيام حزب شيوعي. وتعني علاقة الارتباط السالبة بين هذه القضايا ومتغير السن انه كلما ارتفع عمر النائب – بغض النظر عن انتمائه الحزبي – انخفض ميل نحو المطالبة ببعض الاصلاحات، او الموافقة علي تأسيس حزب للاخوان المسلمين، او حزب شيوعي.

اما بقية قضايا التحول الديمقراطي فقد كانت علاقة الارتباط ايجابية بمعني انه كلما ارتفع عمر النائب ازداد ميله نحو الموافقة مثلا علي تعديل بعض مواد الدستور، او ازداد ميله نحو القول بوجود قيود تعوق الدور التشريعي والرقابي للنواب.

واذا انتقلنا لجدول رقم (٢) الذيب يكشف عن العلاقة بين متغير المستوي التعليمي لعينة النواب الذين شاركوا في الاستطلاع وبين ارائهم تجاه الـ ١٨ قضية الخاصة بالتحول الديمقراطي نجد ان علاقة الارتباط سلبية ازاء ١٠ قضايا، وغير دالة احصائيا باستثناء العلاقة بين المستوي التعليمي وكل من مدي الموافقة علي تأسيس حزب لجماعة الاخوان، ومدي الموافقة علي تأسيس حزب شيوعي، الامر الذي يعني وجود علاقة قوية ودالة احصائيا بين ارتفاع المستوي التعليمي لنواب العينة ومعارضتهم لقيام حزبين مستقلين لجماعة الاخوان المسلمين والشيوعين، بعبارة اخري كلما ارتفع المستوي التعليمي للنواب – بغض النظر عن انتمائهم الحزبي – ازدادت معارضتهم لقيام حزبين للاخوان المسلمين والشيوعين، وربما يمكن تفسير هذه العلاقة في ضوء ان النواب الاكثر تعليما اكثر ادراكا لمخاطر وتحديات ظهور حزب مستقل لكل من الاخوان والشيوعين الامر الذي دفعهم لابداء قدر اكبر من المعارضة لقيام هذين الحزبين.

وظهرت علاقة ارتباط ايجابية وغير دالة احصائيا بين بقية قضايا التحول الديمقراطي ومتغير التعليم، باستثناء وجود علاقة ارتباط ايجابية دالة احصائيا بين كل من متغير المستوي التعليمي وقضية مدي وجود قيود تعوق الدور التشريعي والرقابي للنواب، وقضية مدي الموافقة علي اصدار دستور جديد، ويعني ذلك انه لكما ارتفع المستوي التعليمي للنواب – بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية – كلما ازدادت موافقتهم علي وجود قيود تعوق الدور التشريعي والرقابي للنواب، وكذلك كلما ارتفع المستوي التعليمي للنواب كلما ازدادت موافقتهم علي اصدار دستور جديد.

خلاصة القول ظهرت علاقة ارتباط ايجابية بين ارتفاع المستوي التعليمي للنواب وبين تأييدهم لوجود قيود تعوق الدور التشريعي والرقابي للنواب، وتأييدهم ايضا لتعديل بعض مواد الدستور، وكذلك تأييدهم للدعوة الي اصدار دستور جديد، وتحقيق الاحزاب للاهداف التي نشأت من اجل تحقيقها، والموافقة علي قانون النشر، واخيرا تأييدهم لوجود علاقة بين العمل السياسي والعمل النقابي.

اما العلاقة بين متغير مهن النواب واراؤهم في الـ ١٨ قضية الخاصة بالتحول الديمقراطي فقد كشفت جدول (٣) عن علاقة ارتباط سلبية بين

جدول رقم (٤٨)

معامل بيرسون للارتباط بين متغير عمر النواب وارائهم تجاه بعض قضايا التحول الديمقراطي

	معامل الارتباط	مستوى الدلاله
	(R)	P<-0.05
١- مدي حاجة التجربة الديمقراطية لبعض الاصلاحات	-,٢٨	,٠٢٦
٢- مدي تقييم دور مجلس الشعب في النظام السياسي	-,١١	,٢١
٣- مدي الموافقة علي توسيع صلاحيات مجلس الشعب	-,٠٨٠	,٢٩
٤- مدي كفاية الدور الحالي لمجلس الشوري	-,٠٠٥	,٤٨
٥- مدي وجود قيود تعوق الدور التشريعي والرقابي للنواب	,٠١٨	,٤٥
٦- مدي الموافقة في الدعوة لتعديل بعض مواد الدستور الحالي	%٠٩٧	%٢٥
٧- مدي الموافقة علي الدعوة لاصدار دستور جديد	%١٠١	,٢٤
٨- مدي تقييم التجربة الحزبية في مصر منذ عام ١٩٧٦٩- ٩.	-,١٢	,٢٠
٩. مدي تحقيق الاحزاب للاهداف التي نشأت من اجل تحقيقها	-,١٣	,١٧
١٠- مدي وجود مشكلات تواجه الاحزاب الحالية	,١٤	,١٦
١١- مدي الموافقة علي الغاء القيود والضوابط المفروضة علي تأسيس الاحزاب	,٠٥٢	,٣٦
١٢- مدي الموافقة علي تأسيس حزب لجماعة الاخوان المسلمين	-,١٨	,١١
١٣- مدي الموافقة علي تأسيس حزب شيوعي	-,٢٠	,٠٨
١٤- مدي الموافقة علي قانون الجمعيات الاهلية	,٠٠٨	,٤٩
١٥- مدي الموافقة علي قانون الصحافة والنشر	,٠٣	,٤٠
١٦- مدي الموافقة علي استمرار العمل بقانون الطوارئ	,٠٠٩	,٤٧
١٧- مدي الموافقة علي وجود علاقة بين العمل السياسي والعمل النقابي	,٠٧	,٣٠
١٨- مدي الرضا عن الدور الذي يقوم به النواب داخل مجلس الشعب	,٠٣٩	,٣٩

جدول رقم (٤٩)

معامل بيرسون للارتباط بين متغير المستوى التعليمى للنواب وارائهم تجاه بعض قضايا التحول الديمقراطي

	معامل الارتباط	مستوى الدلاله
	(R)	P<-0.05
١- مدي حاجة التجربة الديمقراطية لبعض الاصلاحات	,٠٩٠	,٠٢٦
٢- مدي تقييم دور مجلس الشعب في النظام السياسي	,٠٦٠	,٢١
٣- مدي الموافقة علي توسيع صلاحيات مجلس الشعب	,١٨	,٢٩
٤- مدي كفاية الدور الحالي لمجلس الشوري	-,٠٧٠	,٤٨
٥- مدي وجود قيود تعوق الدور التشريعي والرقابي للنواب	,٢٧	,٤٥
٦- مدي الموافقة في الدعوة لتعديل بعض مواد الدستور الحالي	,٠٨٠	%٢٥
٧- مدي الموافقة علي الدعوة لاصدار دستور جديد	,٢٨	,٢٤
٨- مدي تقييم التجربة الحزبية في مصر منذ عام ١٩٧٦٩.	-,١٦	,٢٠
٩. مدي تحقيق الاحزاب للاهداف التي نشأت من اجل تحقيقها	,٠٠١	,١٧
١٠- مدي وجود مشكلات تواجه الاحزاب الحالية	-,٠٨	,١٦
١١- مدي الموافقة علي الغاء القيود والضوابط المفروضة علي تأسيس الاحزاب	-,١٧	,٣٦
١٢- مدي الموافقة علي تأسيس حزب لجماعة الاخوان المسلمين	-,٣١	,١١
١٣- مدي الموافقة علي تأسيس حزب شيوعي	-,٢٩	,٠٨
١٤- مدي الموافقة علي قانون الجمعيات الاهلية	-,٠٠٥	,٤٩
١٥- مدي الموافقة علي قانون الصحافة والنشر	,٠٠١	,٤٠
١٦- مدي الموافقة علي استمرار العمل بقانون الطوارئ	-,١٨	,٤٧
١٧- مدي الموافقة علي وجود علاقة بين العمل السياسي والعمل النقابي	,٠٥١	,٣٠
١٨- مدي الرضا عن الدور الذي يقوم به النواب داخل مجلس الشعب	-,٠٨	,٣٩

♦ معامل الارتباط دال احصائيا عند ٠٥ر

مراجع وهوامش:

(1) Brian Mc Nair, An intorduction to political communication, dondon, Routledge, 1995, PP,16-19.

(2) - Ibid, P.44.

(3) - martin Roiser, commonsense, scince public opinion. Journal for the theory of social Behaviour, Vol,17,No4, December 1987, pp.411 -432.

(4) - Norman M. Bardburn seymour sudman polls surveys, understanding what they tell us, San francisco, Josseg Bassey Bassey - Bass Inc. Publisher, 1988, PP. 147 - 148.

(٥) لتحديد محاور اداة الاستطلاع والاسئلة المتضمنة اعتمد الباحث علي:

- التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٧، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٩٧.
- جماعة تنمية الديمقراطية، تقييم ادوار انعقاد مجلس الشعب، التقرير السنوي الاول، دور الانعقاد الثاني القاهرة، ١٩٩٧.
- قضايا برلمانية، المجلد الاول، ١٩٩٧، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٩٧.

(٦) عرضت اداة الاستطلاع علي خمسة من الاساتذة والباحثين هم:

- أ.د. شرف الدين الملك
- أ.د. عبد العاطي الصياد
- د. هالة مصطفي
- د. نجوي عبد السلام
- أ. عمرو هاشم ربيع